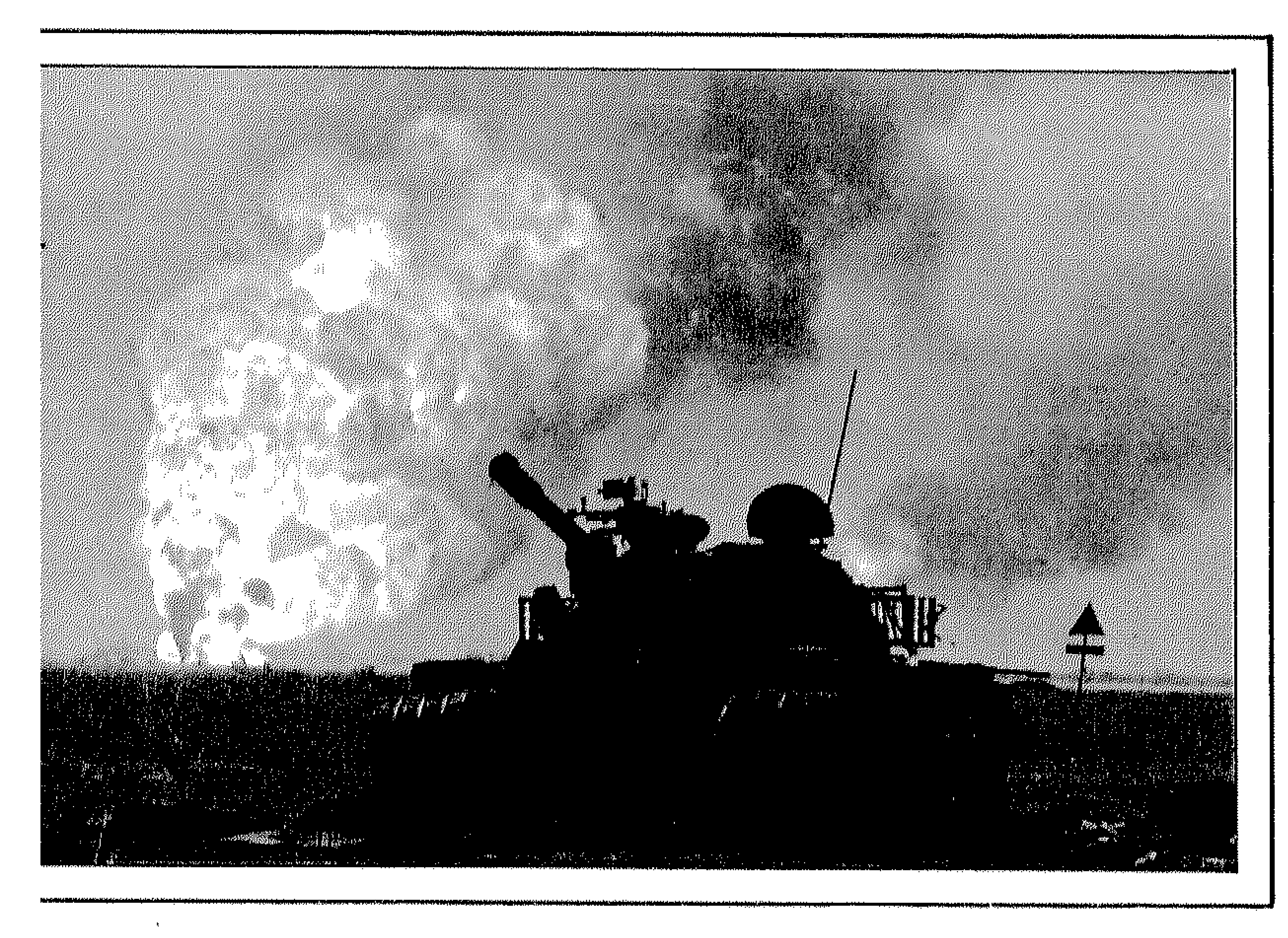
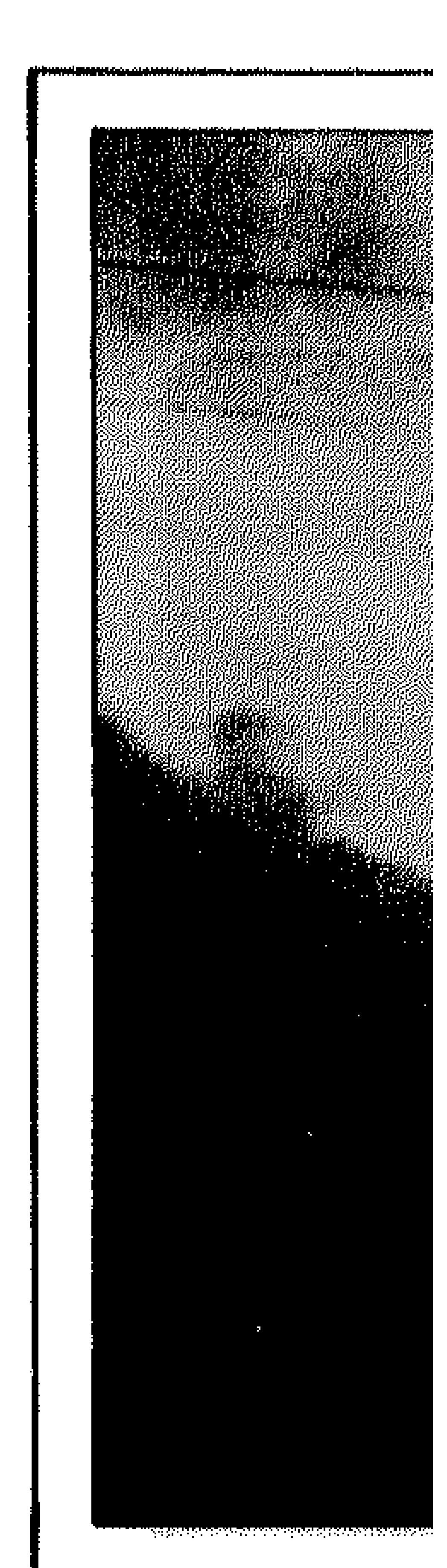
الحرب ..
ورائحة النفط

محبوب العبدالله





بسم الله الرحمن الرحيم

الحرب..
ورائحة النفط

تأليف : محبوب العبدالله

إهـــداء :

إلـــى : ٨ / ٨ / ١٩٦٠
يوم في التاريخ البشري
ليس لـــه آخـــر

كلمة ...

لها ... ابنتي العزيزة مريم

فقد تابعت ... وسألت ... ورسمت .. وكتبت

فهي من الذين عاشوا المحنة والمأساة بعد

كارثة ٢ أغسطس ١٩٩٠.

وشاهدت الشمس سوداء بعد جريمة إحراق آبار

النفط ... !

الحرب . . . ورائحة النفط

الطبعة الأولى

١٩٩٤

□ صور الغلاف والصور الداخلية تصوير عادل عيسى اليوسفي □

● مقدمـــــة ●

النفــط.. والحـــرب.. وما بعـــدها

في ســـيناريو العـــام١٩٩٩..!

بعــــد ٢١٠ يــوم من بدايـــة الأزمـــــة..

و٤٢ يــوما من الحـــرب الجويـــة..

و٤ أيــام من الحـــرب البريـــة..

انتهت المأســـاة بعد أن تـركـت وراءهـا الخراب والــدمـار النفسي والمادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي والذي ســوف يستمر طويلا، وسيظل كابوسا يؤرق أيام وليالي من عاشوه في الداخل والخارج.

لقد إنتهت في مـائة ساعة كل المراهنات والتـوقعات إلى أن ان الحرب بين قوات التحالف الدولي وجيش النظام العراقي سوف تستمر ثلاث سنوات، كما توقع النظام الأردني ـ الذي قال بأن الصمود يستمر ثلاث سنوات حتى بعد وقوع الحرب.

أو توقعت القيـادة الفلسطينية بأن الحرب ستستمر بين ثـلاث وست سنوات بعـد ان ربطت هذه القيـادة في ٢٧ / ١١ / ١٩٩٠ بين العـدوان العراقي على الكـويت والقضية الفلسطينية حينما قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية:

«إذا أصدر مجلس الأمن قرارا بوجـوب انسحاب العراق من الكويت، فيجب أن يصدر قرارا بوجوب انسحاب اسرائيل من فلسطين».

وقد استجاب رئيس النظام العراقي لهذه الرغبة الفلسطينية وربط بأحاديثه ومبادراته بين الأزمة في الكويت والخليج والقضية الفلسطينية.

وهو ما أشار إليه مسؤولان عراقيان أيضا هما نائب الرئيس العراقي الذي قال: «سنحارب ١٠٠ سنة ولا تعود الكويت».

ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الذي أعلن بأن حل أزمة الخليج يجب ان يتزامن مع حل أزمات المنطقة».

ولكن هل كانت شهور الأزمة في الخليج العربي بعد العدوان العراقي على الكويت أزمة نفطية أيضا؟.

وهل كان للنفط دورا فيما حدث..؟ أو أن النفط كان جزءا من تلك المأساة الانسانية اللا أخلاقية التي تسبب فيها عدوان النظام العراقي على الكويت؟.

قد يكون هذا واردا.. من زاوية أخرى خاصة بعد تراجع البعد الاقتصادي لدور النفط خلال ر بع قرن مضى نتيجة للأحداث والتطورات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية أمام هيمنة البعد العسكري والبعد السياسي على الدور النفطي، وتهديد الدول الكبري بين وقت وآخر باستخدام القوة العسكرية للحفاظ علي أمن الطاقة وبالذات النفط للحيلولة دون تعرض مصاره لأية أخطار.

لكن الأهم من هذا هو تزاوج المصالح والمبادىء في أزمة الخليج التي سببها العدوان العراقي على الكويت، وتهديده بالتالي للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي حيث تلتقي المصالح المتبادلة بين دول الخليج ودول العالم.

لأن هذا العدوان كان هو الحدث الذي جاء ليهدد النظام العالمي الجديد، ويعتدي على القانون والشرعية الدولية في وقت بدأت فيه الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتأكيد قواعد وأسس النظام الدولي الجديد وأثبات دورها بعد غياب الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وبداية

منافسة شديدة بين دول الاتحاد الأوربي التي توحـدت جزئيا في بداية العام ١٩٩٣ والولايـات المتحدة بحروب جـديدة، وهي حروب ماليـة وتجارية بعد قيـام تكتلات اقتصادية دولية جديدة . ولكن النفط ظل هـو المحور الاساسي الذي تدور حوله كل السيناريوهـات، حيث قالت دراسة إقتصـادية بأن الولايات المتحـدة بعد الأزمة في الخليج أصبحت تسيطـر على مـا يـزيـد على ٥٥٪ من احتيـاطي النفط في الشرق الأوسط. وأحد هـذه السيناريوهات جـاء في وثيقة التخطيط الأساسي لوزارة الـدفاع الأمريكيـة «البنتاغون» التي أصـدرتها هيئة الأركان الأمريكيـة المشـتركة ونشرت في الصحف في النصف الأول من شهـر سبتمبر ١٩٩٢ والتي تتصور كيفيـة التصدي لمحاولة قوة معادية السيطرة على موانىء الخليج واحتياطاته النفطية في العام ١٩٩٩ قبل أن تتحول إلى أزمة مؤثرة في مصالح الولايات المتحدة.

وترى ـ أو تقـدر وثيقة «البنتاغون» أن بنية القوات الأمـريكية الأصغر حجما التي ستبرز في أواخر التسعينـات ستكون قادرة على التعامل في صورة حـاسمة مع أزمة إقليمية واحدة، لكنهـا لن تكون كافية في حالـة نشوء أزمتين في آن واحد، وترى الوثيقـة حاجة مستمرة لقـوات أمريكية كبيرة الحجم في منطقـة الخليج وتعرب عن الثقة في أن مزيج القوة العسكـرية الأمريكية والقوات المحلية سيكـون كافيا للتعامل مع أي تهديد محتمل للمنطقة في العام ١٩٩٩ عندما سيكون حجم القوات الأمريكية قد قلص بصورة عميقة. وتستطلع الوثيقة حـالة طارئة وهي محاولة من جانب قوة معاديـة غير مذكـورة بالاسم السيطرة بصـورة مباشرة على حقـول النفط في بلدان الخليج العربي في العـام ١٩٩٩، وتتنبأ الوثيقة بـانتصـار الولايات المتحـدة والقوات المتحالفة معها في هذا السيناريو الخليجي.

وتقول الوثيقة أنه في تلك الحال «تنشر الولايات المتحدة قوة طليعية مشتركة في منطقة العمليـات، وسيكون الهدفان الأوليان للقـوات الأمريكية بـالتنسيق مع قوات الدول الصـديقة في المنطقة ردع هجوم قـد يقوم به العدو في الخليج وشبـه الجزيرة العربية والدفاع عن المرافق والمواقع الرئيسية في حال فشل الردع».

والتصور الـراهن هو ان تتمكـن القوات الأمـريكية بحلول العـام ١٩٩٩ من الوصول إلى مسرح العمليـات في غضـون تسعين يوما فقط، بـدل فترة الأشـهر السـتة التي استغرقهـا وصول تلك القـوات الميدانية قبل حـرب تحرير الكـويت مما يسهل إحتواء القـوات المعاديـة المتقدمـة أولا، ومن ثم ردها على أعقـابها قبل أن تتمكن من السيطرة على مناطق حيوية.

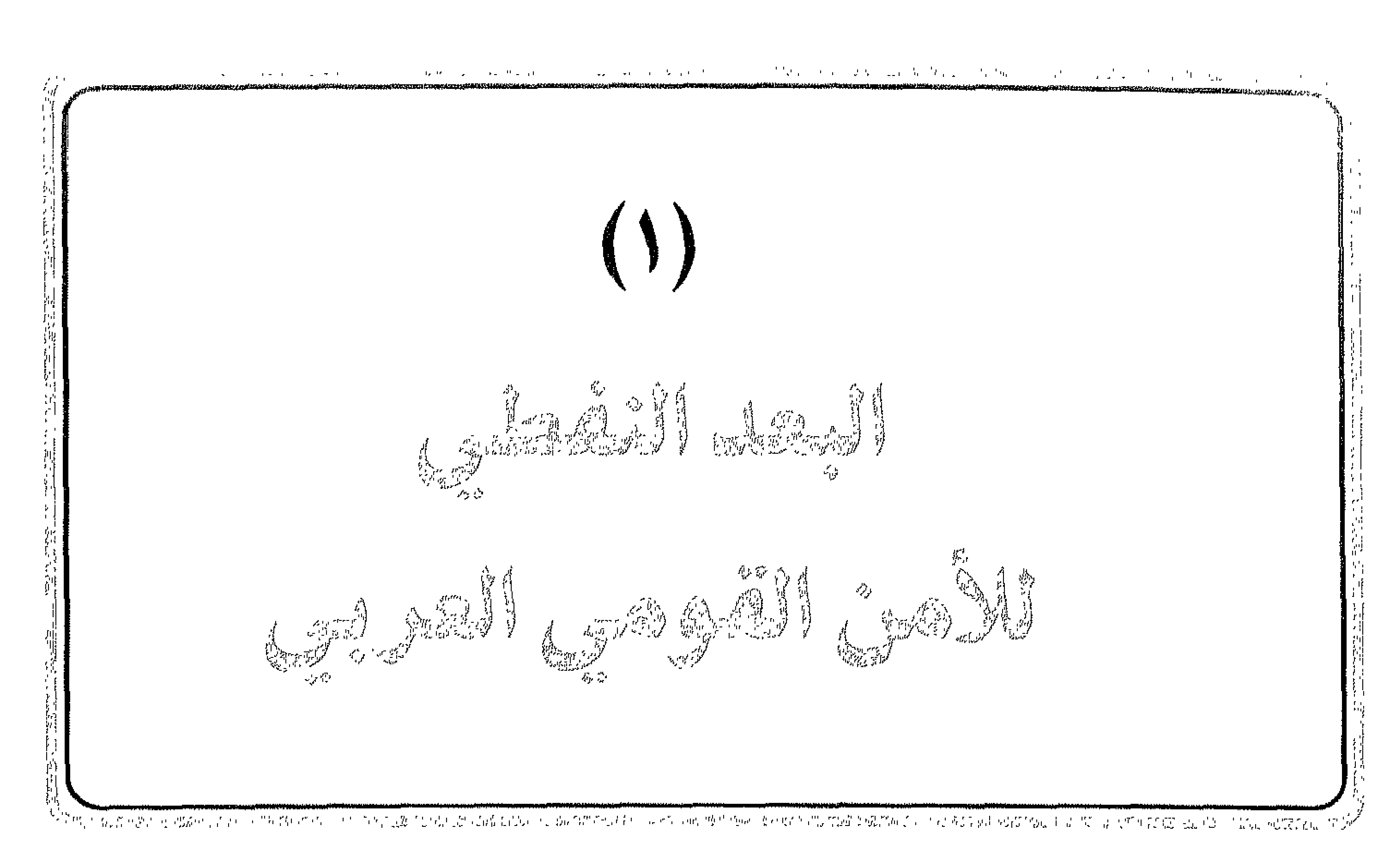
وتعتبر وثيقة وزارة الدفـاع الأمريكية ان العراق وإيران والمشكـلات التقليدية الأخرى لا تـزال تشكل تهديـدا للسلام والاستقـرار في المنطقة، وتقـول أن استمرار الروح العـدائية والقتاليـة لدى العراق، ودعم إيـران للجماعات المتشددة تـاريخيا، والمسائل الاقليميـة الأخرى كـالحركات الـوطنية التي تشكلهـا الأقليات، والتعصب الديني والقضايـا العربية ـ الاسرائيلية، وحقوق الميـاه والهوة المتباعدة بين ا لأغنياء والفقراء تسـهم جميعا في نشر عدم الاستقرار في المنطقة.!

ان هذا الـذي تقوله وثيقـة وزارة الدفاع الأمريكيـة وتتصـور حدوثـه في العام ١٩٩٩ يـؤكد مـا يذهب إليـه المحللـون الآن من ان النفط كان خـلال ربع قرن هـو المحرك الرئيسي لكل الأحداث المأساوية، والحروب التي إشتعلت في المنطقة.

ويتوقع المحللون في القرن القادم أن تكون الحروب القادمة في الشرق الأوسط ليست بسبب النفط، ولكن حول مصادر المياه الحيوية.

وهذا الكتاب ـ باختصـار ـ محاولة متواضعة لمتابعة الدور النفطي في الحروب الدائرة منذ سنوات هنا وهناك ـ سياسيا واقتصاديا وعسكريا ـ مرة باردة، وأخرى بأسلحة الدمار...!

الكويت: ١٩٩٣/١١/١٨ **محبوب العبدالله**



(١)

البعد النفطي للأمن القومي العربي

دبابة أمام آبار النفط المشتعلة

■ البعد النفطي للأمن القومي العربي ■

في العام ١٩٦٧ تم استعمال السلاح الاقتصادي للنفط بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل.

وفي العام ١٩٧٣ تم استعمال السلاح السياسي للنفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣..

وفي السبعينيات.. وفي ظل زيادة أسعار النفط بعد نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ جاءت تهديدات أمريكية تلوح بالقوة والضغط السياسي والاقتصادي ضد العرب.

ومنذ ذلك الوقت يمكن اعتبار أن حرب النفط بدأت.. ولا أحد يعرف متى تنتهي..!

وربما قيلت قبل سنوات وسنوات مضت عدة عناوين عن دور النفط في المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول.

ومن هذه العناوين: «حرب النفط لن تقع»!، و«من يطلق الرصاصة الأولى في حرب النفط الطويلة»!، و«هل يحترق الخليج بنفطه»..؟

وفي كل الأحوال فقد كان وسيظل النفط في كل ما قيل ويقال.. متهم وبريء.. ولا يزال وسيبقى، ولكن الذي يهم هو أن النفط متهم.. ومتهم أولا.. وربما يكون بريئا.. ولكن ليس الآن.!

ويعود بنا السيناريو النفطي إلى القمة العربية الثالثة التي عقدت في الخرطوم ما بين ١٩/٨ ــ ١/٩/١٩٦٧ بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عندما قاد الملك الراحل فيصل دول النفط العربية إلى استخدام النفط كسلاح إقتصادي حيث وضع ترتيبات

تتعلق بأن تقوم الدول النفطية بدفع مبالغ منتظمة لدول المواجهة التي بدأت تعاني من آثار حرب ١٩٦٧.

ولكن وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام العرب ولأول مرة النفط كسلاح سياسي واقتصادي. لجأت الادارات الأمريكية في عهود الرؤساء نيكسون، وفورد، وكارتر إلى التلويح بالتدخل العسكري ضد الدول العربية المنتجة للنفط.

وقد حددت أسباب التدخل في ست حالات تكون رد فعل للتدخل وهي:

١ ـ محاولات سوفيتية للاستيلاء على حقول النفط، أو لسد الطريق أمام حاملات النفط.

٢ ـ حظر نفطي تفرضه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك».

٣ ـ ارتفاع «غير مقبول» في الأسعار أو انخفاض انتاج «أوابك» ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

٤ ـ هجوم تشنه دول اقليمية مصنفة بأنها «راديكالية» على دول منتجة للنفط مصنفة بأنها «صديقة».

٥ ـ انقلابات ثورية قد تطيح بأنظمة صديقة في المنطقة وتحمل في طياتها خطرا داهما على انتاج النفط أو شحنه.

٦ ـ حدوث «انتهاكات» فادحة لحقوق الانسان وهو مبدأ «التدخل لأسباب انسانية» الذي يستشهد به إلا القليل النادر..

■ سيناريوهات الاستيلاء على حقول النفط ■

في السابع عشر من شهر أكتوبر ١٩٧٣ وبعد مؤتمرها الذي عقدته في الكويت ردت منظمة الأقطار العربية المنظمة للبترول «أوابك» وأعلنت بأنها ستخفض

انتاجها النفطي بنسبة ٥٪ شهريـا إلى أن تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

وبعـدها بيـومين وفي التـاسـع عشر من أكتـوبر دعـا الملك الـراحل فيصل بن عبدالعـزيز، وكان يطـالب بتخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ إلى فـرض حظر نفطي على الولايات المتحدة وهولندا.. واستمرت التهديدات بالتدخل العسكري، وجاءت الردود العربية على هـذه التهديدات ومنها تصريح الرئيس الجزائري هواري بـومدين الذي قال: «إذا حـاول الغرب أن يتصرف بغطرسـة، أو حاول استعمال القـوة فسيصاب بكارثة، وستشب النار في الآبار كافة، وتدمر الأنابيب وسيدفع الغرب الثمن».

وقال وزير النفط السعـودي ـ آنذاك ـ أحمد زكي يماني في حـديث تلفزيوني: «بأن الدول العربية تستطيع أن تخفض انتاجها بنسبة ٨٠٪ إذا ما اتخذت الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية إجراءات مضادة معادية، وأنه سيتم تفجير بعض الحقول والمنشآت النفطية في حال أي تدخل عسكري».

وفي مجلـة «نيـوليـدر» كتب «بول سيبري» مقـالا بعنـوان «التفكير في حـرب نفطيـة» جاء فيـه «إن الاستيـلاء على النفط العـربي كان يـوصف كأنـه واجب من واجبات الوطنية، وعمل ضروري للدفاع عن الغرب».

ولكن ردود الفعل العربية، والتصريحات المضادة للدعوات المتصاعدة بالتدخل العسكـري لاحتلال آبـار النفط قد أوضـحت للعـالم بأن هـذا نوع جـديد من أنـواع الاستعمار الاقتصادي.

وفي الشهـور الأولى من عام ١٩٧٤ بعـد رفع الحظر النفطي دار الحديث مـرة أخرى في الدوائر الـدبلوماسية حول الربط بين أسعـار وشحنات النفط وبين جهود التسويـة في الصراع العربي الاسرائيلي. وفي الأسابيع الأخيرة من عـام ١٩٧٤ عادت

لهجة التهديد بالاستيلاء على حقول النفط، ودخلت مياه الخليج العربي حاملة الطائرات الأمريكية «كونستيلاشن» ترافقها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة، وهي المرة الأولى التي تدخل فيها حاملة طائرات أمريكية إلى مياه الخليج العربي منذ عام ١٩٤٨.

وفي الثلث الأول من عام ١٩٧٥ خفت حملة التهديدات باستخدام القوة العسكرية لاحتلال آبار النفط، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في شهر مايو «أيار» بأنه لن يلجأ إلى القوة للرد على أي حظر نفطي جديد تفرضه الدول العربية..

ولكن تكررت حملات الضغط بالتدخل العسكري، وسياسة الضغط على جبهة النفط في منطقة الخليج العربي للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة والدول الغربية واليابان خاصة بعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ حيث بدأ الخوف من حدوث خلل في شحنات النفط الإيرانية إلى الدول الصناعية..

■ الصدمات النفطية ■

ولا تتجاهل الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا الغربية مصادر الطاقة والوضع الخاص والهام لدول الخليج العربي حيث يتواجد فيها ٤٥٪ من احتياطي النفط العالمي، وهذه النسبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست فقط، وترتفع النسبة إلى ٥٥٪ إذا ما أضيفت إليهما العراق وإيران ضمن حسابات المنطقة.

ومن هنا واستنادا إلى تلك المعادلة الصعبة التي تحكم الأوضاع والعلاقات في منطقة تحتوي على ٤٥٪ من احتياجات العالم الصناعي من النفط، فإن هذا العالم الصناعي بات يخاف من وقوع صدمة نفطية ثالثة بعد الصدمتين النفطيتين الأولى

في العام ٧٣ ـ ١٩٧٤ بعد حرب أكتوبر ٧٣ وحظر النفط العربي عن الغرب. والثانية بعد الثورة الإيرانية وسقوط الشاه عام ١٩٧٩.

وبعض الحقائق من التاريخ القريب تقول بأن منطقة الخليج العربي عاشت طوال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية في حالة اختيار صعب بين النفط والحرب، وسط أجواء لحلول جزئية لإنهاء هذه الحرب، لأنه كان مهما أن تصل امدادات النفط للغرب، وألا تتوسع نيران هذه الحرب المجنونة لتشمل بقية دول المنطقة النفطية حيث تكون الكارثة عالمية، وذلك لأهمية دور النفط في الطاقة والاقتصاد، ودوره في الصناعات، وبالذات صناعة السلاح.

ولأن السلاح والنفط هما أول أهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وبقية الدول الغربية في منطقة الخليج العربي، وحتى لا يتهدد الاستقرار في هذه المنطقة بعد أن جربت الولايات المتحدة والدول الغربية الصدمات الناجمة عن التذبذبات الحادة في أسعار النفط بعد الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية، وتفاديا لحدوث صدمة ثالثة أو رابعة نتيجة استمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران فقد سارعت هذه الدول إلى تأكيد وجودها العسكري في المنطقة وذلك لمنع أي دور للاتحاد السوفيتي ـ آنذاك ـ حيث كانت إحتمالات التدخل السوفيتي واردة وبالذات للسيطرة على آبار النفط في المنطقة، كما كانت تردد الدوائر السياسية والعسكرية الغربية، ولكن الاتحاد السوفيتي بدد هذه الأوهام الغربية في ديسمبر عام ١٩٨٠ وخلال زيارة الزعيم السوفيتي ـ آنذاك ـ ليونيد بريجنيف للهند حين أعلن عن مبدأ للسلام يتكون من ٥ نقاط يدعو إلى تحييد منطقة الخليج العربي وضمان أمنها واستقرارها وسلامتها.

وتعهد بريجنيف بعدم الاعتداء على نفط الخليج أو طرق نقله.

وأوضح في خطابه أمام البرلمان الهندي إلى أن الادعاءات الغربية «بالتهديد السوفيتي للمنطقة الاستراتيجية المنتجة للنفط غير وارد».

وأشــار إلى أن الاتحاد السوفيتي ليس لــديه أيــة نية لتهـديد منــابع النفط في الشرق الأوسط أو طرق المواصلات فيها..

وقــال بريجنيف «أننــا على عكس المبدأ الامبريــالي العدواني فيما يتعلق بـدول منطقة الخليج، فإننا نقترح مبدأ سلام وأمن..».

ودعا كافة الدول المعنية التوصل إلى أي اتفاق حول الالتزامات المتبادلة التالية:

١ ـ عـدم اقامــة قواعد عسكـرية أجنبية في منطقــة الخليج والجزر القريبــة، وعدم استخـدام أسلحة نــووية أو أي أسلحــة ذات قوة تـدميرية على نطـاق واسع في المنطقة.

٢ ـ عدم استخدام القوة أو التهديــد بها ضد دول الخليج وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ ـ احترام وضع عدم الانحيــاز الذي اختارته دول منطقة الخليج، وعـدم جرها إلى أحلاف عسكرية بمشاركة القوى النووية.

٤ ـ احترام حق السيادة لدول المنطقة على مواردها الطبيعية.

٥ ـ عدم خلـق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجـاري الطبيعي، وعلى استخدام الطرق البحرية التي تربط دول المنطقة بدول العالم الأخرى.

جاء هذا التأكيد السوفيتي على أهميــة الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي بعد عام من دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان ـ في ديسمبر ١٩٧٩ ـ مما جعل الولايات المتحـدة والدول الغربية في تلك السنة تتخوف من نـوايا الاتحاد السوفيتي الذي أصبح وجوده في أفغانستان أقـرب إلى منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي،

حيث بـادرت الولايـات المتحدة إلى التعجيل بإعـلان «مبدأ كـارتر» وتشكيل قيـادة عسكرية جديدة لقوة الانتشار السريع لمعالجة الأزمات في الخليج.

ان معـركـة البعد النفطي لـلأمن القـومي العـربي بدأت بعـد حـربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

ففي مؤتمر القمـة العربي الثـالث في الخرطوم ١٩٦٧ قـررت الدول العـربية النفطية وهي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا تقديم معونات مالية إلى سـوريا ومصر والاردن لمسـاعدتهما وتعـويضهما جزءا من خسـارتهما بعد هـذه الحرب ولتمويل اقتصـاديات الدول العـربية التي تضررت من هـذه الحرب، ولازالة آثـار العدوان الاسرائيلي عليهما. وبعـد حرب اكتـوبر ١٩٧٣ وبعـد مؤتمر الكـويت لوزراء منظمـة الاقطار العـربية المصدرة للنفط ـــ أوابك ـ أقـر وزراء النفط العرب خفض إنتاج النفط العربي وتصـديره بنسبة شهرية تصاعـدية تبلغ معدل ٥٪ على الأقل، وتم فعـلا وقف الصادرات النفطيـة العربيـة بصورة متتـابعة عن الـولايات المتحدة وهولندا لدعمهما ومؤازرتهما لاسرائيل.

وفي مؤتمر الكـويت تم استخدام النفط كهدف سيـاسي ضد الدول الصنـاعية الغـربية لـدفعهـا نحو مسـاندة القضـايـا العربيـة والمتمثلـة في انسحاب القـوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلت بعد حرب حزيران ١٩٦٧، والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وخلال حرب اكتوبـر ١٩٧٣ توفرت مساعدات ماليـة لمصر وسوريا والاردن من الدول العربية النفطية، وذلك لـدعم وتمويل إقتصاديات هذه الدول عقب الحرب التي أبرزت قـوة الصمود العسكري العـربي وعززت سـلاح النفط لتحقيق أهداف تخدم القضايا السياسية العربية.

ومن بين الأسباب التي جعلت القوى السياسية الامريكية والغربية تنادي بضرورة تأمين واردات النفط حتى لو لجأت الادارة الأمريكية الى الاحتلال العسكري لبعض الدول العربية النفطية هي:

١ ـ ان الدول العربية تملك أكبر إحتياطي معروف من النفط الذي ينتج حاليا، فالسعودية ومن بعدها العراق لديهما من الاحتياطي ما يكفي لتغطية حاجات العالم الصناعي إلى النفط حتى أواخر هذا القرن.

٢ ـ ان تركز المصادر النفطية في العالم العربي يؤدي إلى حيازة الدول المعنية عائدات تفوق بكثير حاجاتها إلى التمويل الانمائي، الأمر الذي سيوفر لهذه الدول فوائض كبيرة يمكن ان تهدد التوازن المالي في العالم، حيث أشار المعلقون الامريكيون والاوروبيون دائما إلى ان الاموال العربية لعبت دورا كبيرا في المضاربة على سعر الدولار، وان توفر هذه العائدات المالية لدى العرب سيؤدي سوء استعماله إلى تهديد نظام النقد الدولي، وان التدخل العسكري سيحول دون اساءة استخدام العرب لهذا الفائض النقدي.

٣ ـ ان تركز الثروات النفطية وتوافر الأموال لدى الدول العربية سيؤديان الى تشجيع هذه الدول على إكتساب حصة أكبر من ملكية الشركات المنتجة، وحتى على تأميم الثروات النفطية، كما حدث في العراق بالنسبة إلى حقل كركوك.

٤ ـ ان نقمة العرب على الغرب واسرائيل ستدفع العرب الى الانتقام من الغرب برفع أسعار النفط إلى حد غير معقول، والى المضاربة على العملات وخلق الأزمات على صعيد الامدادات النفطية والتحويلات المالية.

ان هذا الاهتمام الامريكي ـ الاوروبي بالنفط العربي مرده وكما تؤكد الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية منذ الستينات وحتى اليوم الى ان مخزون النفط

في الشرق الأوسط سيبقى الأرخص في تكاليف الانتاج، والأوفر كمية في السوق العالمية حتى أواخر هذا القرن.

ومن هنا فكرت الدول الصناعية الغربية وبالنيابة عن الدول العربية النفطية وغيرها بمشاريع وخطط لاستثمار واستعادة فائض أموال العائدات النفطية تحت شعار «إعادة تدوير الدولارات النفطية من خلال مشروعات مختلفة أهمها»:

١ ـ مشروع ويتيفين، وهو رئيس صندوق النقد الدولي «يوهان ويتيفين، وقد تم إنشاء وفقا لهذا المشروع ما سمي «رصيد نفطي» ضمن إطار صندوق النقد الدولي لتلقي الودائع من الدول المنتجة للنفط.

٢ ـ خطة هيلي، وقد سميت باسم «دنيس هيلي» وزير الخزانة البريطاني في ذلك الوقت، وتهدف هذه الخطة إلى إنشاء صندوق خاص لإعادة تدوير أموال النفط، وتوصي هذه الخطة بدفع فوائد على أساس المعدلات التجارية لاجتذاب المزيد من الودائع من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط.

٣ ـ خطة كيسنجر، واقترحت هذه الخطة إقامة وكالة تسليف يبلغ رأسمالها ٢٥ مليون دولار يتم تغطيتها من قبل الدول المنتجة، وتقوم هذه الوكالة باقراض الدول المستهلكة التي تتضرر مستورداتها من النفط في الحالات الطارئة عندما تلتزم هذه الدول باجراءات الاقتصاد في الطاقة والمحافظة عليها.

٤ ـ خطة فان ليب وهو الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «لاميل فان ليب» والخطة شبيهة بخطة هنري كيسنجر الى حد كبير وفيها يقترح ليب ان تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بضمان القروض.

٥ ـ خطة السوق الأوروبية المشتركة والتي تهدف إلى إصدار سندات دين بقيمة ٣ مليارات دولار على أن تساهم في تغطيتها دول الأوبك، وأن يتم توجيه إيرادات هذه السندات إلى الدول المحتاجة من أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٦ ـ خطة ويلسون ـــ روزا والتي وضعها كل من «كارول ويلسون» و«روبرت روزا» وكيل وزارة المالية الامريكي السابق، وتهدف هذه الخطة إلى إنشاء صندوق ضخم للاستثمارات طويلة الأجل مع الضمانات اللازمة ضد فقدان هذه الدول لأموالها نتيجة التأميم..

وحينما لم تستطع الدول الغربية الصناعية تحقيق مشاريعها وخططها وأهدافها بالاستيلاء واسعادة أموال النفط من الدول العربية وبقية دول الأوبك النفطية خططت هذه الدول ونفذت مشاريع جديدة وذلك باشعال عدة حروب وحرائق كبيرة وصغيرة بين هذه الدول ولعل أبرزها وأكثرها مأساوية الحرب العراقية ـ الإيرانية.

إلا أن استمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران ولمدة ثماني سنوات على جبهة النفط في منطقة الخليج العربي كان له تأثيراته وافرازاته لأن دول الخليج العربية وبالذات الكويت كانت على خط النار، ولأن شرارات هذه الحرب المستمرة كانت تلامس حدود هذه الدول.

وهي حرب في النهاية فيها رائحة النفط.. وكما قالت جريدة «الاكسبرس»: حقا أنها حرب بين فئات من الأثرياء الذين أثروا من النفط، ولا غالب ولا مغلوب فقط مليون من الضحايا البشرية والأبرياء، ودمار لممتلكات لا يقل ثمنها عن ٤٢٠ مليار دولار، وخسائر جسيمة في المداخيل الاستثمارية والبترولية مجملها ٦٠٪ للعراق و٤٠٪ لإيران أضف إلى ذلك آلاف القرى والمدن التي دمرت أو تضررت.. ولكنها أطول حرب بالأسلحة التقليدية في تاريخ القرن العشرين، وهكذا انتهت بسرعة، أي نهاية لم تكن متوقعة».

ولقد كان لاستيلاء إيران على جزر «مجنون» في جنوب العراق والتي تحتوي على ١٥٪ من الاحتياطي النفطي العراقي الخام نقطة تحول في الحرب الاقتصادية

التي بدأت في مارس ١٩٨٤ عندما وجـد العراق أنه في مأزق صعب وركز على سلاح الطيران وجعل لـه الأولـويـة في كل شيء، حيث ظهـرت طائرات «السـوبـر أتنـدار» الفرنسية بصواريخ من نوع «أكزوست» وضربت المراكز البترولية الإيرانية الرئيسية في «خـرج» و«سيري» و«لاراك» و٣٧ سفينـة كـانت تعبر الخليج من وإلى الموانيء الإيرانية.

وردت إيران ولكن عن طـريق الهجوم على المواصلات البحريـة حيث هاجمت السفن النفطية التـي تتوجه إلى الكـويت والسعوديـة، وكانت النتيجـة اعطاب ٥٢٠ سفينة في «حرب الناقلات» فيما كان العراق يأمل بأن ترد إيران باغلاق الطريق أمام جميع حركـة ناقـلات النفط وتثير بذلك غضب الغـرب، وكان هـذا تحولا رئيسيا في الحرب بعد أن انتقل من الجبهات البرية والجوية إلى مياه الخليج العربي.

وأدركت الولايـات المتحدة والدول الغربيـة واليابان خطورة هـذا لأن مصالح أميركا في الخليج متعددة الوجوه، فحوالي ١٧٪ من واردات النفط الأمريكية تأتي عبر الخليج، كما أن حلفاءها أكثر إعتمادا على نفط المنطقة.

ويومهـا قال احد الخبراء في المسـائل الدفـاعية: «ومع هذا فـالموارد النفطية في الخليج ستظل تحتل مكانة رئيسيـة في سلم أولويات اهتمامات الـولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهـذه الحقيقة تجعل الأمـريكيين يقتربون من المنطقـة وينهمكون بشؤونها أكثر من أي شيء آخر».

ومن المؤكـد أن «مبدأ كـارتر» الـذي يقـوم على تشكيل قوة الانتشـار السريع والبحث عن قواعـد عسكرية في أماكن عسكـرية في أماكن قريبـة من منطقة الخليج يعكس اهتمامـا كبيرا في أمن الموارد النفطيـة، فلولا وجـود النفط مـا كـانت الحرب العراقية ـ الإيرانية تثير مثل هذا الشعور بالفزع المعلن في الولايات المتحدة.

ويقول هـذا الخبير أيضا: «والثابت أن وجـود هذه الكميـات الهائلة من النفط العـالمي في منطقة قـابلة للتأثـر سياسيـا وقـريبة من الحد ود الجنـوبية لـلاتحاد السوفيتي يبرر مشاعر القلق عند الأمريكيين التي سادت في السبعينات، ففي أعقاب الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ثـارت مخاوف من احتمالات محاولة «الأوبك» اللجوء إلى معاقبـة الغرب، وخـلال الثورة الإيرانيـة، وحتى بعد دخـول القوات السـوفيتية إلى افغانستان في أواخر عام ١٩٧٩ خشى الكثيرون من انـدفاع السوفييت نحو منطقة النفط في إيران الواقعة بالقرب من عبدان».

ولأن حكومات دول الخليج النفطيـة تدرك بأن مصـالحها الاقتصـادية ترتبط مع مصـالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأن التقلبات السـابقة في أسعار بالنفط جعلت الدول الصـناعيـة تقتصد في الطاقة، لذلك فإن تقلبات مستقبليـة في أسعار النفط قد تقلل من شأن الاحتياجات النفطية غير المستغلـة، لذلك سعت هذه الدول إلى الحفاظ على أسعار ثابتة للنفط.

كما أن انخفاض الطلب في عـام ١٩٨١ على النفط جعل حكومـات دول الخليج النفطية تراجع مـواقفها حيث أن السوق النفطية العـالمية قد تكون معهـا أو ضدها، خاصة بعد عشر سنوات من الانتعـاش الاقتصادي جعل من حكومات دول الخليج تضـع خطط وبرامج استثمارية لمشاريع داخليـة وخارجية ارتبطت بمستقبل النظام الاقتصادي العالمي، وإن أية هزات تصيب هذا النظام الاقتصـادي العالمي ستؤثر على مستقبل الخطط والمشـاريع الاستثماريـة، لـذا كـان لابـد من التأكيـد على تحقيق الاستقرار في السوق العالمي للنفط..

ومن وجهـة نظر أخـرى فإن انخفـاض أسعـار النفط قد يهدد الاستقـرار في منطقة الخليج، وفي هـذا قالت في العـام ١٩٨٥ «شيرين هنتر» نائبة مـدير بـرنامج الشرق الأوسط في مركـز الدراسات الاستراتيجية والـدولية بجامعة «جـورجتاون»،

(بأن الانخفاض في أسعار النفط يشكل تهديدا للاستقرار في منطقة الخليج العربية..).

وان استمرار انخفاض أسعار النفط سيحرك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول المصدرة بشكل يهدد المصالح الاستراتيجية الحيوية الغربية بصورة خطيرة، وان هذا التحذير سيكون أخطر ما يكون في منطقة الخليج العربي كما ترى «هنتر» التي تشهد تحولا اقتصاديا قد يكون من عواقبه ظهور التطرف السياسي، وأشارت «شيرين هنتر» إلى الحاجة إلى اتفاقية حول أسعار النفط بين المنتجين والمستهلكين،وذكرت بأن هذه الفكرة بحثت بصيغ مختلفة خلال السنوات الـ/ ٢٥ الماضية من قبل الدول المصدرة والمستهلكة ولكن دون نتيجة.

وبعد سنوات من الصمت والتجاهل لما يجري من تطورات عسكرية ودمار مادي وبشري نتيجة لاستمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران، ولأن مصالح الدول الأوروبية لم تكن متضررة حيث امدادات النفط مستمرة يوميا ودون عوائق..

ولكن برز في المنطقة منعطف شديد الخطورة متمثلا في ظهور الألغام في مياه الخليج العربي وما شكلته من تهديد لحركة التجارة العالمية. عندها فقط تحركت الدول الكبرى وحتى الصغرى من أجل حماية أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ولم ينتصف شهر أغسطس من العام ١٩٨٧ حتى تجمعت في مياه الخليج العربي ٨٠ سفينة حربية تمثل مصالح سبع دول أجنبية حولت مياه الخليج إلى ترسانة بحرية ضخمة لم تشهد لها مثيلا بحار العالم من قبل ـ كما قالت التقارير السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت ـ وذلك لتنظيف الممرات المائية من الألغام لضمان استمرار امدادات النفط.

وقد سارعت التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة بعدها إلى وضع نهاية لتلك الحرب التي بدأت تأثيراتها وتفاعلاتها بعد سبع سنوات تنعكس على الأوضاع في بقية المنطقة، ولعبت الكويت دورا سياسيا واقتصاديا من خلال علاقاتها القوية مع الاتحاد السوفيتي ـ آنذاك ـ حيث رأت السياسة الكويتية بأن يكون للدول الكبرى تواجد في مياه الخليج العربي وأن لا يكون هذا التواجد للولايات المتحدة فقط.

ومن خلال هذه القناعة سعت الكويت لاستئجار ناقلات نفط سوفيتية لتنقل النفط الكويتي وذلك من خلال البحث عن دور للاتحاد السوفيتي ليكون شريكا فعالا في سبيل البحث عن حل لهذه الحرب، لأن الولايات المتحدة ـ وقتها ـ لم تكن شريكا محايدا خاصة بعد فضيحة ـ إيران جيت ـ العسكرية، وكذلك استأجرت الكويت سفن بريطانية.

وتتابعت رحلات السفن وناقلات النفط الكويتية عبر مضيق هرمز وهي تحمل الأعلام الأمريكية والسوفيتية وبحراسة القوات البحرية الأمريكية والسوفيتية بعد أن نصبت إيران وقتها صواريخ أرض ــ بحر الصينية ـ سيكورم ـ عند مدخل مضيق هرمز.

■ النفط.. والصدمات العسكرية ■

يرى محللون سياسيون وعسكريون ونفطيون في السنوات الأخيرة للحرب العراقية ــ الإيرانية، بأن للنفط دور في انهاء هذه الحرب، وذلك بعد الصدمات العسكرية العديدة التي لحقت بقوات البلدين على طول جبهات القتال طوال سنوات الحرب، وبعد الكثير من خيبات الأمل والفوضى السياسية التي رافقت سنوات هذه الحرب وانعكاساتها الداخلية في كل من إيران والعراق، خاصة بعد تصعيد حرب الناقلات في مياه الخليج العربي.

وفي هـذا يرى هـؤلاء المراقبـون بأن انخفـاض أسعار النفط في العـام ١٩٨٦ بمقدار الثلثين عصف بمقدار عائدات إيران الاقتصادية، وقالوا بأنه لو حصلت إيران على عـائدات نفط أكبر فإنها كـانت ستشتري المزيـد من الأسلحة وتقـوي وضعهـا الاقتصادي، ولكن انخفاض أسعار النفـط أضعف مقدرتها على شراء المواد الغذائية والسلاح، لأن عائدات النفط تمثل ٩٥٪ من نسبة الدخل في إيران، وكانت ستكون في وضع أكثر قوة وأكثر مقدرة على مقاومة الضغط لانهاء الحرب.

وقد ساعد النفط في البداية في استمرار الحرب، ذلك أن النفط الخام الذي يعتبر من أكثر السلع تـداولا في العالم لعب دورا رئيسيـا في هذا العقد في تحديـد الظروف الاقتصاديـة والسياسية، ولم يكن هذا واضحـا في أي مكان آخر في العـالم أكثر من وضوحه في الخليج العربي.

ويقابل هذا تمكن العراق في تلك السنوات بعد أن رفض قبول أي تخفيض على حصته يكون أدنى من حصة إيران، تمكن من الاستمرار وبقوة في تصدير نفطه عبر الأنابيب الجديدة الممتدة عبر البر منذ العام ١٩٨٥ حيـث عوض خسارته بعد توقف منفذه على الخليج من العمل.

واستطاع العراق أن يضاعف من مستوى انتـاجه منذ العام ١٩٨٥، بل ويزيد انتاجه ثلاثة أضعاف في نهاية العام التالي.

وقالت تقارير نفطية بأن عـائدات العراق النفطية قفزت بنسبة ٢٥٪ عن العام ١٩٨٧ بينما انخفضت عـائدات إيـران بنسبـة ٢٢٪ عن النصف الأول من العـام ١٩٨٨.

وتنبأ محللون نفطيون بأنه بعد أن تتوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ سوف تواجه منظمة «الأوبك» الكثير من الصعاب لإعـادة التضامن داخلها بسبب العداوات

والتنـافس على المصالح الـذاتيـة بين دولها الأعضاء، بل وستنخفض أسعـار النفط نتيجة لزيادة الانتاج في كل من إيران والعراق بعد انتهاء الحرب بينهما، لأن استمرار الحرب طـوال ثماني سنوات امتص حصصـا متـزايـدة من عائداتهما النفطيـة، إلى جـانب الديـون الكبيرة التي ستظل خـدمتهـا تشكل بنـدا رئيسيا في الانفـاق حتى التسعينيات بعد أن يكون قد انتصر في هـذه الحرب المجنونة تجار السلاح في الشرق والغـرب الذين كـانوا يـزودون الجانبين بـالأسلحة بمـوافقة الحكـومات الشرقيـة والغربية.

وكنتيجة عـامة وبعـد ٨ سنوات من الحرب المدمـرة، وسنتين من المفـاوضـات المتعثرة بين العراق وإيران فإن الذي حدث وبعـد القتلى والضحايا والدمار السياسي والاقتصـادي والاجتماعي والنفسي، كان بسبب رائحـة النفط المنتشرة يومياً في أجواء دول منطقة الخليج العربي.

وهو جزء من فصل في المعركة النفطية التي بدأت ولن تنتهي إلا بعد جفاف آبار النفط في المنطقة العربيـة، وحرب النفط التي راهنوا من قبل على عـدم وقوعها وقعت ولا أحد يعرف متى تنتهي.

«٢»

النفط.. ومقدمات العدوان..



تلوث البيئة بعد إحراق آبار النفط..

■ النفط.. ومقدمات العدوان.. ■

كما يقــول ويـرى بعض المحللين والمراقبين السيـاسيين والاقتصــاديين بأن مشكلات العالم الأول تبدأ وتنتهي في العالم الثالث.

والعرب كانوا قوة نفطية.. وقوة مالية، فهل لا يزالون يمتلكون هاتين القوتين.. أم أن صراعاتهم السياسية، وهـزائمهم العسكريـة افقدتهم هاتين القـوتين، خاصـة بعد الأحداث والمتغيرات السيـاسية والاقتصـادية والعسكريـة التي عصفت بالعـالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

وهل لا تزال إسطورة ان الأقطار العربية المنتجة للنفط ذات قوة اقتصادية هائلة والتي برزت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

لقد تسبب عـدوان النظام العراقي على الكـويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ في خسـائر اقتصـاديـة ومالية كان لها تأثيرهـا على برامج التنمية الاقتصـاديـة العربية من المحيط إلى الخليج، وقد بدأ النظام العراقي عدوانه على الكويت بادعاءات أسماها ـ حرب الكويت الاقتصادية على العراق ـ حيث ادعى هذا النظام بأن الكويت وراء التدهور الذي طرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وذلك بـاغراقها السوق النفطية بمعدلات انتاج عالية ـ كما اتهم دولة الامارات العربية المتحدة بنفس التهمة.

وادعى النظام العـراقي بأن الكويـت حصلت على ما قيمته ٢,٤ مليـار دولار من آبار النفط على الحدود وهي الآبار التي أعادتها لجنـة ترسيم الحدود الدولية إلى الكويت بعد ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق وعددها ١١ بئرا ـ والتي قال وزير النفط علي أحمد البغلي بأن الكويت من حقها أن تطالب العراق بتعويض عن استغلاله نفط هذه الآبـار في السنـوات الماضية ــ تصـريح الـوزيـر بجـريدة «العـالم اليـوم» بتـاريخ ١٩٩٢/١١/٥.

واتهم النظـام العراقي الكـويت بأنها عمـدت الى إلحاق ضررا بالغـا بالاقتصـاد العراقي يعد بمثابة عدوان عسكري.

واتهم الكويت أيضا بأن ما تقوم به انما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية، وادعى ايضا بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى حل مسألة الحدود، وقد عمدت إلى الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق حيث قامت ببناء مراكز حدود ومنشآت نفطية، وكانت تسرق ١٠ آلاف برميل نفط يوميا.

بينما الحقائق الثابتة تؤكد بأن الكويت كانت تزود العراق وطوال سنوات حربه مع إيران بالنفط، وتنتج خصيصا للعراق ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا وتبيعها وتدفع ثمنها للعراق طوال سنوات الحرب على سبيل الدعم.

ولم تكن بداية العدوان العراقي على الكويت هو مذكرة الحكومة العراقية الى جامعة الدول العربية في ١٥/٧/١٩٩٠ وما تضمنته من اتهامات وادعاءات ضد الكويت، بل ان نية العدوان كانت واردة والأهداف محددة منذ أكثر من عشرين عاما، وليس ما ورد في تلك المذكرة إلا مقدمة للعدوان الذي قام به النظام العراقي.

والبداية كانت قبل هذا التاريخ بسنوات، وقد يكون مؤشرها الأول ما كشف عنه رد الكويت الذي تقدمت به وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ ٩/٦/١٩٩٢ ردا على المذكرة التي وجهها وزير خارجية النظام العراقي للأمين العام للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٢ حول قرارات لجنة ترسيم الحدود الدولية والتي تكونت طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

وقد جاء في رد وزارة الخارجية الكويتية هذه الوقائع التاريخية:

ففي أواخر عام ١٩٧١ صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود فيجب عليها إتخاذ «مبادرات وطنية قومية». وقد شرح وزير الخارجية العراقي آنذاك في زيارته للكويت أوائل شهر مايو ١٩٧٢ تلك المبادرات للحكومة الكويتية فذكر أن هذه المبادرات تتمثل فيما يلي:

١ ـ أن تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق.

٢ ـ أن يستخدم رأس المال الكويتي في العراق بالذات.

٣ ـ أن يسمح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.

٤ ـ أن ترتبط الكويت بخطط الدفاع العراقية.

٥ ـ ايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق.

ويتابع رد وزارة الخارجية الكويتية رواية وقائع التاريخ فيذكر: «وقد سبق لعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الصناعة طه الجزراوي أن أخطر الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت آنذاك خلال لقائه معه في بغداد لبحث مشكلة الحدود بأن لجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين أهمية خاصة بالنسبة للعراق باعتباره بلدا خليجيا والمطلوب من الكويت أن تتنازل عنهما.

وقد التقى وفد الكويت برئاسة الشيخ صباح الأحمد اثناء تلك الزيارة مع صدام حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في وقتها فكرر هذه المطالب السابقة نفسها.

وقد كان رد الكويت حاسما بأن التنازل عن أراضي كويتية غير وارد اطلاقا، وأن هذا غير مقدور عليه من أي انسان في الكويت».

وقد تكون النية السيئة للنظام العراقي ضد الكويت قد تجددت بعد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في شهر مايو ١٩٩٠، حيث بدأ رئيس النظام العراقي وفي ذكرى ثورة تموز ١٩٩٠ يبعث بتلميحات عن عدم رضاه عن السياسات النفطية لدول الخليج وبالذات الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة واتهمهما باغراق السوق العالمية النفطية بمزيد من النفط ـ حسب ادعاءاته ـ مما أدى إلى تخفيض سعر النفط، وبالتالي تأثير هذا على الدخل العراقي وتراجعه بما يقارب المليار دولار سنويا.

ويدرك النظام العراقي جيدا ما سببه من خسائر اقتصادية لدول منطقة الخليج العربي بسبب حربه المجنونة مع إيران ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، ثم مغامرته المجنونة بعدوانه على الكويت ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، حيث قدرت المصادر الاقتصادية العربية والدولية وتقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ـ أوابك ـ خسائر إيران والدول العربية بحوالي ٨٠٠ مليار دولار ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ منها حوالي ٣٥٠ مليار دولار هي قيمة الخسائر والدمار نتيجة تلك الحرب وما أصاب العراق وإيران ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠.

وحوالي ٤٥٠ مليار دولار خسرتها دول الخليج العربي نتيجة أزمة الخليج بعد العدوان العراقي على الكويت.

وهذا المبلغ ٨٠٠ مليار دولار كما تقدر المصادر الاقتصادية يبلغ ضعفي اجمالي الدخول النفطية لكل الدول الخليجية العربية بما فيها السعودية وإيران خلال الاحدى عشر سنة الماضية. لأن نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكل ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي، وأكثر من ثلاث أرباع الاحتياطي النفطي العربي، وقالت مصادر جامعة الدول العربية بأن الحرب العراقية الايرانية كلفت اكثر من ألف ألف مليون دولار.. ونتيجة للحرب العراقية ــ الايرانية فقد أدى سقوط أسعار ا لنفط منذ العام ١٩٨٦ بالذات وارتفاع قيمة الضرائب التي بدأت تفرضها الدول الصناعية إلى انتقال ضخم في ريع النفط من الدول النفطية المنتجة لصالح الدول الصناعية المستهلكة.

وادى سقوط الأسعار منذ عام ١٩٨٦ الى أن تفقد دول «الأوبك» ٣٢٠ مليار دولار ما بين أعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢.

وأشارت التقارير الاقتصادية الى تزايد دخول الدول الصناعية نتيجة زيادة الضرائب النفطية بحجة حماية البيئة.

وسيؤدي الاتفاق الاوروبي ـ الأمريكي حول فرض ضريبة الطاقة والكربون إلى مزيد من هبوط أسعار النفط الخام وسيعقبه تراجع في دخول الدول المنتجة والمصدرة لأن هذه الضريبة ستتصاعد من ٣ دولارات على برميل النفط عام ١٩٩٣ إلى ١٠ دولارات عام ٢٠٠٠، وستحقق هذه الضريبة مزيدا من الدخول لدول المجموعة الأوروبية سوف يبلغ ٢١٠ مليار دولار ما بين ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ وهو مبلغ يتوقع الخبراء الاقتصاديون ستقوم هذه الدول باستخدامه لتطوير وتوفير مصادر جديدة وبديلة للطاقة غير النفط، أو توجد بدائل منافسة للنفط، وهو ما تسعى اليه الدول الأوروبية منذ سنوات.

بينما ستنقص صادرات النفط من دول مجلس التعاون الخليجي الى دول المجموعة الأوروبية بحلول العام ٢٠٠٠ بمقدار ٤٥٠ الف برميل يوميا نتيجة للضريبة المقترحة، كما ان الايرادات التراكمية لدول المجلس ستنقص بمقدار ١٧ مليار دولار.

يقال بأن أزمة الخليج التي نتجت عن العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت اعادت ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الجغرافي الهام والثروات النفطية لهائلة الى ما بعد عشرين أو خمسة وعشرين سنة القادمة والذي هو العمر الاستراتيجي لنفط حسب التقديرات العالمية، بل إن البعض يذهبون الى القول بأن وجود البترول بكميات اقتصادية هائلة في هذه المنطقة جعل منها مسرحا لصراعات الدول الاوروبية يتحول اهتمام شركات البترول الأمريكية الى المنطقة، حيث أصبحت حدود الأمن لأمريكي هنا في هذه المنطقة، لان المصالح الأمريكية الدائمة في الشرق الأوسط كثيرة ومتعددة سياسية واقتصادية واستراتيجية، الا أن أهمها والتي تجذب الولايات المتحدة لى هذا الجزء من العالم هما: النفط واسرائيل التي تعتبر في كل الازمنة الأمريكية «رصيد ستراتيجي» كما أطلقوا عليها في عهد الرئيس السابق «ريجان».

اما على جبهة النفط فان هذا يكون من خلال الاهتمام بأمن منطقة الخليج الذي هو هدف من الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية التي تريد لهذه المنطقة ان تبقى في وضع سياسي مستقر حتى لا تتعرض مصادر الطاقة ومصالح الولايات المتحدة والدول لغربية للخطر.. وفي هذا الاطار يرى السيد ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا لأسبق، ومؤسس حركة الديمقراطيين في فرنسا بعد حرب تحرير الكويت والرؤى لعالمية لمستقبل الشرق الأوسط: «بأن الولايات المتحدة متورطة كلية في تشكيل مستقبل هذه المنطقة، لأنها ومنذ العام ١٩٤٥ أصبحت الوصاية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة».

وعندما توقف الانتاج النفطي من العراق والكويت بعد العدوان العراقي على لكويت طرحت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة ٢,٥ مليون برميل نفط يوميا في السوق النفطية من احتياطيها الاستراتيجي لتفادي حدوث أزمة نفطية عالمية ولتفادي صدمتي ٧٣ و٧٩ النفطيتين.

الى جانب ٢,٥ مليون برميل اضافية أنتجتها المملكة العربية السعودية ودولة لامارات وفنزويلا بهدف الحفاظ على أسعار النفط، وعدم حدوث ارتفاع مفاجيء في الاسعار.

وهنـاك حقيقة نفطيـة يجب ان تؤكـد عن مـوقف الكويت النفطي قبل العـدوان العـراقي وهي مـا حـدث في الاجتماع المشـترك بين وفدي الكـويت والعـراق في جـدة في ٣٠/٧/ ١٩٩٠ حين قال سمو الشيخ سعد العبـدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء لرئيس وفد العراق عزت ابراهيم: «قلتم بأن أهل الكويت سرقوا نفطكم ـ من حقل الرميلة حيث يسميه العراق، والكويت تسميه الرتقة وهذه الآبار تبعد ٥ كم من الحدود الدولية، وعنـدما بدأنا الضخ كنا نضخ حوالي ١٢ الف بـرميل يوميا، بينما أنتم تنتجون من ٥٠٠ الى ٦٠٠ الف برميل يوميا.. فمن الذي يسرق نحن أم أنتم».

وبعد ثلاث سنوات من العدوان العراقي على الكـويت بدأت تتأكد أيضا الأهداف الحقيقية من هذا العدوان والمتمثلة في ان أزمة العراق الاقتصـادية بعد سنوات حربه مع ايران وبعد ان انخفض أو تهاوى فائضـه المالي من ٦٥٠ مليار دولار ليصبح عجزا بلغ ٦٠ ـ ٧٥ مليار دولار، ونتيجة الوضع الاقتصادي لهذا النظام هي التي دفعته الى توجيه هـذه الاتهامات الى الكـويت ولتبريـر تخطيطـه للعدوان عليهـا وعلى بقيـة دول مجلس التعاون الخليجي فيما بعد لتحقيق طموحه السياسي بالسيطرة على المنطقة.

وهذا ما كشفت عنه مذكرة الحكومة العراقية للجامعة العربية والتي قالت.. «بأن زيادات الانتاج النفطي قد تحققت لدول معينـة في الخليج ومنها الكويت، وما ترتب على ذلك من ثروات جمعتها تلك الدول في غياب التصدير العراقي إبان الحرب، وان ذلك يعد تجاوزا للواقع حيث ان الحصة الانتاجية للعـراق التي غابت عن السوق قد توزعت على الدول المنتجة الأخرى في العـالم ومن ضمنها الكويت التي لم تكن في وضع فني يمكنها من زيادة انتاجها في ذلك الوقت». كذلك يكشف الاقتراح الوارد في المذكرة العراقية باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية عن مـدى أزمة العراق الاقتصادية بعد ٨ سنوات من الحرب المدمرة.

وقد ردت الكويت على هذا الاقتراح من خـلال رسالة الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلـس الوزراء وزير الخارجيـة الى الأمين العام لجامعـة الدول العـربية والتي أعلن فيها «بان الكويت في الوقت الذي تبـدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فانها ترى

وبكل اخلاص ان هذا الاقتراح يمكن ان يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي تفهمه الكويت ولا تقبل أن يأتي هذا الاقتراح مرافقا للنيل والاساءة للكويت التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية».

■ النفط.. أيضا ■

بعد ساعات من العدوان العراقي على الكويت أوضح «نيكولاس برادي» وزير المالية الأمريكي «بان العراق سيحصل على ارباح نفطية محتملة تقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار يوميا من الانتاج الكويتي بشكل كامل، حيث يملك العراق ٢٠٪ من احتياطي نفط العالم، واذا كان صدام حسين سيستولي على السعودية فسيصبح المجموع ٤٠٪».

وكان العراق يدرك بأنه باحتلاله الكويت سوف يمكنه هذا الوضع من السيطرة على ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، وان الكويت تمتلك ١٠٪ من الثروة النفطية في العالم.

كما ان العراق وحسب التقديرات العالمية يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو واحد من أكبر المصادر التي تزود الولايات المتحدة بالنفط، والعراق بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ سابقا ـ المنتج الأكبر للنفط.

وفي كتابه «أزمة الخليج ـ الخلفية والعواقب» والذي صدر بعد عامين من العدوان العراقي على الكويت، يقول الدكتور ابراهيم ابراهيم الاستاذ في جامعة «جورجتاون» والمتخصص في التاريخ المعاصر وسياسات منطقة الخليج العربي: «ان صدام حسين قد أخطأ بشكل بالغ في حساب ردة الفعل الدولية ازاء غزو الكويت، ذلك ان المجتمع الدولي لم يكن راغبا في السماح للعراق بان يصبح مصدر نفوذ مهيمن على نفط العالم واسعاره، وبالنسبة الى الكويت وجاراتها من الدول المنتجة للنفط، ولمعظم المجتمع الدولي فان ذلك كان محاولة لفرض الهيمنة العراقية في منطقة الخليج تهدد بتأثير عراقي حاسم على المسائل المتعلقة بالأسعار والمؤن النفطية».

ولهذا السبب بدأت الحرب في العالم منذ اليوم الأول للعدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ والتي كانت لها رائحة نفطية بعد ان بدأت الدعوات والادعاءات تقول بان النفط هو السبب، فقد خلق تباين في الثروات بين الدول العربية، كما ان وجوده تسبب في ازدياد الفجوة بين العرب.

.وان الدول العربية قبل النفط لم تكن بينها حدود او تقسيمات سياسية، وان التباين في الثروة بين الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية قد خلق فجوة وخللا في العلاقات العربية ـ العربية كما هي الفجوة بين العرب والغرب. وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت قالت دراسة اقتصادية بان الكلفة الاقتصادية لحرب تحرير الكويت ـ أو حرب الخليج الثانية ـ كما تسميها بعض وسائل الاعلام العربية والغربية قد تصل الى نحو اكثر من ٤٠٠ مليار دولار تكبدت الدول العربية منها اكثر من ٩٠٪ بينما لا يتجاوز الناتج القومي العام السنوي للدول العربية العشرين مجتمعة ٣٧٠ مليار دولار.

في حين قدرت بعض المصادر الاقتصادية الانفاق على الحرب العالمية الثانية بنحو ٦,٥ مليار دولار شهريا، والانفاق على الحرب الكورية بنحو ١,٥ مليار دولار شهريا، والانفاق على حرب فيتنام بنحو ١,١ مليار شهريا.

في حين ان الاستراتيجيين الامريكيين كانوا قد توقعوا أوليا ان يصل الانفاق على حرب تحرير الكويت الى ١٥ مليار دولار شهريا، ذلك ان الحرب التكنولوجية ـ حسب ما يقولون ـ حرب مكلفة جدا.

ولانه دائما وفي اية ازمة سياسية او اقتصادية عالمية يشار باصبع الاتهام للنفط، فان الأزمة النفطية التي بدأت بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت كانت مصطنعة وبسبب حالة الذعر التي سادت الاسواق العالمية نتيجة مضاعفات تصاعد الازمة في منطقة الخليج العربي.

لكن المراقبين الاقتصاديين أكدوا وقتها بأن عدم استقرار اسعار النفط سيؤدي الى صدمة اقتصادية خطيرة، رغم ان انتاج دول «الأوبك» وقتها وصل الى ٢٢ مليون برميل يوميا، وهو المعدل المطلوب والمقرر من قبل، وذلك بعد رفع المملكة العربية

السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وفنزويلا لانتاجهما النفطي للتعويض عن النقص في السوق العالمية لسبب وقف انتاج وتصدير النفط من الكويت والعراق. وقالت تقارير اقتصادية وقتها بان السبب في ارتفاع أسعار النفط هو المضاربات في الاسواق العالمية، وعلى العالم ان يتعايش مع هذا الارتفاع مع ضرورة البحث عن حل سريع للأزمة في الخليج العربي قبل ان تدفع هذه الأزمة بالعالم الى الركود.

وخلال شهر اكتوبر ١٩٩٠ قال السيد احمد زكي يماني وزير النفط السعودي السابق بأن ارتفاع اسعار النفط يعود الى عوامل نفسية فقط، لان العرض كثير والطلب في تناقص، ولكنه توقع ان يرتفع سعر برميل النفط الى ١٠٠ دولار اذا قامت الحرب في منطقة الخليج العربي وتضررت المنشآت النفطية في المنطقة.

بينما قال البنك الدولي بان سعر برميل النفط سيرتفع الى ما فوق ٦٠ دولارا لو نشبت الحرب في منطقة الخليج العربي، وسيتضرر اقتصاد ٦٠ دولة من دول العالم.

بينما في العام ٧٣ ـــ ١٩٧٤ وخلال حرب اكتوبر الرابعة بين العرب واسرائيل ارتفعت اسعار النفط أربعة أضعاف.

واستمرت الحرب حول اسعار النفط من خلال التصريحات الصحفية اليومية والتقارير الاقتصادية للخبراء والمحللين الاقتصاديين، حيث قال خبير اقتصادي في السابع والعشرين من أغسطس ١٩٩٠.. بانه لو اندلعت الحرب في منطقة الخليج العربي سترتفع اسعار النفط بمعدلات لم تحدث منذ ٨ سنوات.

وخوفا من الصدمة النفطية الثالثة تحركت دول السوق الاوروبية المشتركة للحوار دبلوماسيا، مع العراق في سبيل حل الازمة دبلوماسيا، ولانقاذ الموقف وذلك بالتلاقي مع مبادرة دول عدم الانحياز بعد زيارة وزير خارجية يوغوسلافيا ـ في ذلك الوقت ـ للعراق، والمبادرة الاوروبية جاءت بدعوة فرنسية ـ المانية وفي نفس الوقت ناقش اعضاء من الكونجرس الامريكي ضرورة الحوار قبل اللجوء للحرب.

وقد أيدت الولايات المتحدة في الثالث من يناير ١٩٩١ مبادرة دول السوق الاوروبية المشتركة حول الحوار دبلوماسيا، ولكن في نفس اليوم قال رئيس النظام العراقي «بانه اذا كان للغرب أولوياته في نفط الخليج، فان اولوياتنا كعرب هي فلسطين».

ولم تكن القيادة او النظام العراقي يفهم معنى الامن الاقتصادي ومدى حيويته بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية الصناعية، وما هي اهمية الكويت ومنطقة الخليج العربي الاقتصادية كدول منتجة ومصدرة للنفط، وقالت تقارير سياسية واقتصادية في تلك الأيام بان الولايات المتحدة تسعى الى السيطرة على قوة النفط في الشرق الاوسط لكي تتحكم بأوروبا الموحدة بعد العام ١٩٩٣، وخاصة بعد زوال خطر وانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، حيث ان النفط مادة أساسية والمنطقة العربية تملك ٧٠٪ من النفط، وان هذه المادة الحيوية يجب الا تكون مع العراق لوحده بعد ضم الكويت لانه سيتحكم بنسبة ٣٠٪ من نفط المنطقة، وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ أعلن تقرير للبنك الدولي بأن نشوب الحرب في منطقة الخليج العربي سيرفع سعر برميل النفط الى ٦٥ دولارا، وسيظل هذا السعر لمدة عام على الأقل.

وقال محللون اقتصاديون في البنك ـ وهم يدرسون النتائج المحتملة ـ واذا لم تقع الحرب سيظل سعر برميل النفط كما هو الآن لمدة عام، وستتضرر اقتصاديات كثير من الدول النامية ودول العالم الثالث على المدى الطويل.

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ حذر العراق بانه سيهاجم حقول النفط في المملكة العربية السعودية ودول اخرى في الشرق الأوسط واسرائيل اذا بدأت العقوبات الاقتصادية الدولية بالتأثير عليه، وان احتلال الكويت لا رجعة فيه، وان الولايات المتحدة تدفع المنطقة والعالم لحافة الحرب.

وندد وزيرا خارجية بريطانيا والاتحاد السوفييتي بتهديدات العراق باستخدام القوة العسكرية وشن هجوم على حقول النفط واسرائيل.

وفي نفس الوقت ارتفعت اسعار النفط في نيويورك الى ٣٧ دولارا وبدأ الخوف يسيطر من ان ترتفع اسعار النفط الى ٤٠ دولارا في بعض الاحيان، لكن توقعات اخرى ذكرت بان سعر النفط في العام ١٩٩١ سيرتفع الى ٣٥ دولارا وسيؤثر على اقتصاديات كثير من الدول. وبسبب ازدياد الحديث عن الخيار العسكري في منطقة الخليج العربي، فقد نشر في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ تقرير اقتصادي حول امكانية ضرب حقول النفط ـ وهي اغنى حقول للنفط والغاز في العالم.

وقـال التقريـر بانــه ليس من السـهل تدمير هـذه الحقول، ويمكن فقط اشعـال النيران فيها، او ايقاف ضخ النفط منها.

وان اماكن الانتــاج اسـهل لعمليات ضرب ضـخ النفط منها، ويمكن ان تتأثـر هذه الحقول بعمليات تخريب صغيرة.

وفي السابـع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ اعطى الرئيس جـورج بوش مـوافقته ببيع ٥ ملايين بـرميل من النفط الأمريكي ــ من احتياطي الطوارىء ــ وذلك للحد من التصاعد في اسعـار النفط في الاسواق العالمية بسبب مقاطعــة نفط الكويت والعراق، وفي سبيل الحفـاظ على اسعار النفط، ـــ وللعلـم فـان المخزون الاستراتيجي النفطي لـدى الولايات المتحدة يبلغ ٦٠٠ مليون برميل.

وفي الثـامن والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ عقدت الـدول الصنـاعية اجتماعـا في باريس لوضـع خطة لصرف كمية من الاحتياطي لديها للمساهمة في خفض اسعار النفط في السوق العالمية بعد مضاعفات ارتفاع الاسعار المتزايدة في تلك الفترة.

والدول التي تمتلك احتيـاطي من النفط هي: الولايـات المتحدة والمانيا الغـربية، واليـابان والتي تعتبر اهــم شريك نفطي وتجاري لدول مجلس التعـاون الخليجي بعـد دول السوق الاوروبية المشتركـة، بينما تحصل كوريا الجنوبية على ثلاثـة ارباع نفطها من منطقة الخليج العـربي، وبدأت كوريا الجنـوبية بتطبيق قرارات الامم المتحـدة ضد العراق، وساهمت بمبلـغ ٣٥٠ مليون دولار في نفقات قوات التحالـف الدولي العسكري والذي يمثل قوات عسكرية متعددة الجنسيات من ٤ قارات.

وفي قمة هلسنكي بين بوش وغورباتشوف في شهر سبتمبر اثناء الازمة في منطقة الخليج العربي جرى مبادلة التكنولوجيا الامريكية بالنفط السوفييتي.

وفي النصف الأول من شهـر سبتمبر ١٩٩٠ زار وزير الماليـة الأمريكي السـابق جون كونلي يرافقه المدير التنفيذي لشركة «هيوستن» الأمريكية للنفط بغداد حيث التقيا رئيس النظام العـراقي لعدة ساعـات وعادا بعـدها الى الولايـات المتحدة ومعهما بعض الرهائن الأمريكيين، وفسرت هذه الزيارة بانها زيارة صفقات نفطية.

وقد استفادت بعض الدول من ارتفاع اسعار النفط ومن بينها الاتحاد السوفييتي ـ وقتها ـ الذي يحصل على ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ «ألف مليون دولار» كل عام اذا ارتفع سعر النفط دولارا واحدا، والجزائر التي تحصل على زيادة في الدخل تصل الى ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ «ألف مليون دولار».

وتعتبر المملكة العربية السعودية من اكثر الدول المستفيدة، ثم دولة الامارات العربية المتحدة، وفنزويلا ونيجيريا.

كذلك فان للازمة السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي انعكاسات سلبية على اقتصاديات دول المنطقة، حيث تعرضت الشركات الامريكية والاجنبية العاملة لهزة حقيقية، كما ان اعمالها قد انخفضت ومع العراق قد توقفت، وسيمضي وقت طويل قبل استعادة الثقة بالمنطقة، وانه من الصعب تحديد الفائدة الحقيقية التي تجنيها الدول المنتجة للنفط لانها ستتحمل تكاليف كبيرة، ولكن وبعد تحرير الكويت وطوال ٢٥٨ يوما منذ ان بدأ اشتعال ابار النفط والتي بلغ عددها ٧٥١ بئرا بين محترقة ومعطوبة والتي فجرتها قوات النظام العراقي في ٢٢/٢/١٩٩١ قبيل هزيمتها الاخيرة في المعركة البرية، فقد بلغت التقديرات الاولية للخسائر التي اصابت قطاع النفط بعد تدمير المنشآت النفطية واحراق آبار النفط حوالي ٧٥ بليون دولار حتى اكتوبر ١٩٩١، حيث كان يحترق يوميا ٦ ملايين برميل من النفط تقدر قيمتها بـ ١٢٠ مليون دولار يوميا، كما قدرت تكاليف اعادة بناء واصلاح الصناعة النفطية ما بين ١٠ و٢٠ ألف مليون دولار، وقد نتج عن تدمير واحراق آبار النفط اضرار بيئية خطيرة بعد ان تسرب النفط وبكميات كبيرة الى التربة الصحراوية قدرت بحوالي ١٢٠ مليون برميل ـ ١٦ مليون طن ـ مما كون بركا وبحيرات نفطية امتزجت بالرواسب والوحول، وبلغت مساحة بعضها نحو ٢,٥ كيلومترا بعمق يتراوح بين ٦٠ و١٢٠ سنتيمترا.

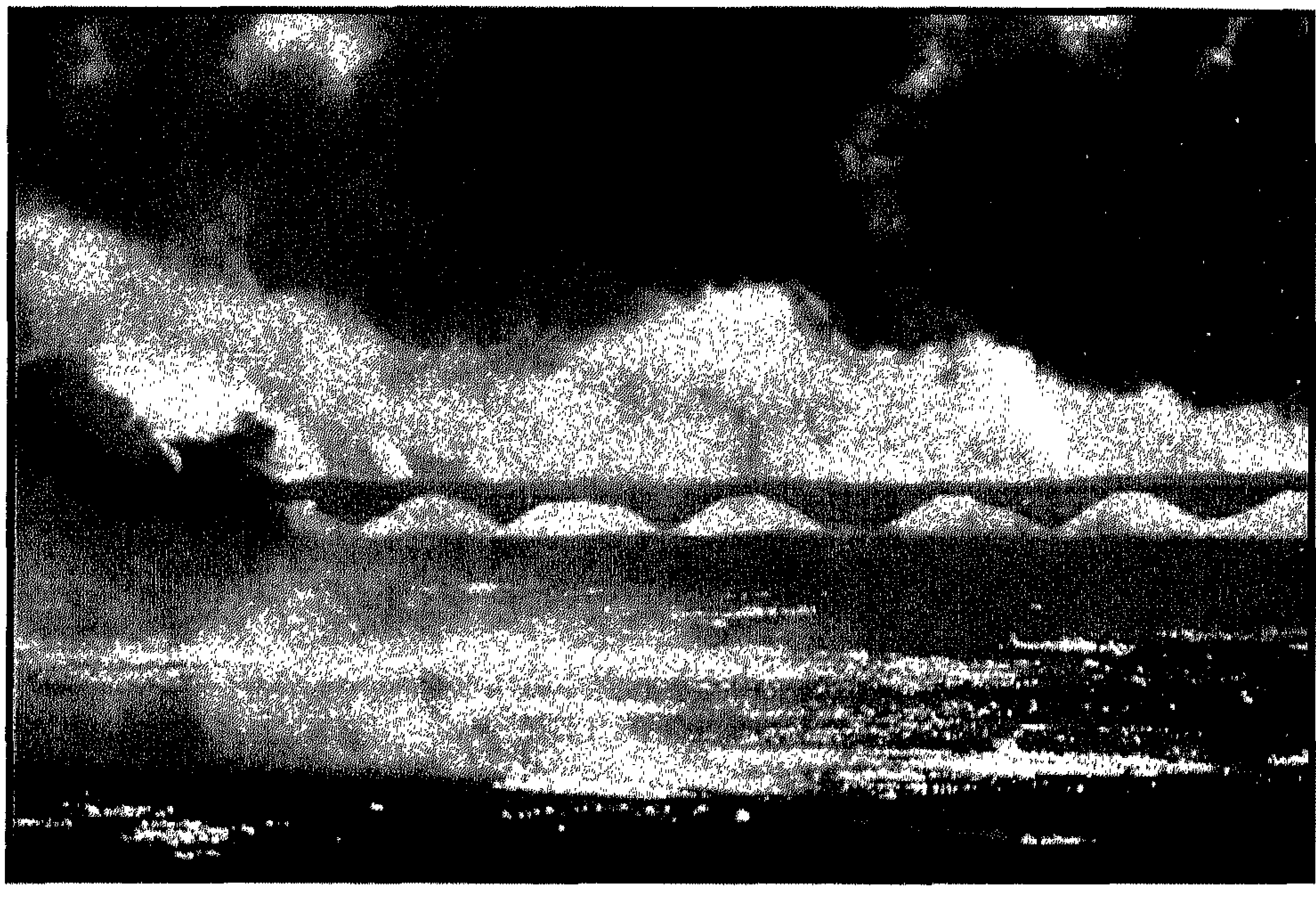
ونتيجة لاحتراق آبار النفط والتلوث بالزيت فقد كان الهواء مشبعا برائحة النفط، والصحراء كانت مغطاة بطبقة كثيفة من النفط الخام الأسود، بالاضافة الى ملوثات البيئة الاخرى من مركبات الكبريت وأول أكسيد الكربون والهيدروكربون الناتجة عن الاحتراق اليومي لآبار النفط، الى ان تم اطفاء آخر بئر مشتعلة في ٦/١١/١٩٩١.

وقال تقـرير لجنة التحقيق في خسـائر الكويت التـابعة للامم المتحـدة بأن قطاع النفط تحمل خسائر اكثر من أي قطاع آخر خـلال احداث الحرب، وان ثلاثة من مصافي النفط الرئيسية قـد تضررت كليا، كما دمرت حقول نقل النفط بعـد ان تعرض أكثر من ٧٥٠ بئر للنفط الى الاحتراق من مجموع ١٣٣٠ بئرا، ويؤكد التقرير العربي الموحد لعام ١٩٩٢ بأن اجمالي الخسـائر العربيـة نتيجة أزمـة الخليج بعـد الغزو العـراقي لدولـة الكويـت بلغت ٦٧٦ مليار دولار نتيجـة انخفاض معـدل النمو الاقتصادي في الكـويت والعراق ودول عربية اخرى، مما الحق بالاقتصاد العربي خسائر مادية بنحو ٩٧ مليار دولار و٥٦ مليـار دولار بسبب زيـادة الانفاق الحكـومي في عـدد من الـدول العربيـة لمواجهة متطلبات الازمـة و٥١ مليار دولار قيمة الخسائر النـاتجة عن التحويلات التي خـرجت من الدول العـربية، اضـافة الى ٢٤٠ مليـار دولار قيمة الخسـائر التي لحقت بالمنشآت الاقتصـادية والبنية الأساسية في الكويت و٢٣٢ مليـار دولار قيمة الخسائر التي لحقت بالمنشآت العراقية.

وعن النفط يذكـر التقرير بأن الانتـاج العربي من النفط تـراجع في العام ١٩٩١ بنحو ٢,٢ في المائة وبلغت العائدات النفطية العـربية نحو ٩٦ مليار دولار للعام ١٩٩١ مقابل ١٠١ مليار دولار للعام ١٩٩٠، كما بلغت حصة الصادرات النفطية العربية ٣٨٪ من اجمالي الصادرات النفطية العالمية للعام ١٩٩١ مقابل ٣٧٪ للعام ١٩٩٠.

« ٣ »

النفط .. والأمن .. والمستقبل



حرائق النفط .. والأرض المحروقة

■ النفـط .. والأمـن .. والمسـتقبل ■

ليس معقولاً هذا الذي يقولــه ويردده البعض، وهو أن حرب النفط لم تقع بعد .. وأن الذي حدث حتى الآن كان دخان كثيف، وحرائق نفطية صغيرة.

ولكن كشفت الأحداث بعـد إنتهاء حرب تحرير الكويت حيـث تبادلت الاتهامات التي كان النفط فيها هو المتهم في كل ما حدث وسيحدث من حروب نفطية كثيرة.

ففي الثـــاني والعشرين من سبتمبر ١٩٩٢ «قــالــت لجنــة الشئــون الماليــة في الكونجرس بأن سياسة الادارة الأمريكية بمساندة العراق قبل حرب الخليج الثانية كان هدفها الحصول على النفط العراقي بأسعار رخيصة.

وقال هنــري جونزاليس رئيس اللجنــة ان إدارة الرئيس بوش كــانت واضحة في سياستهــا «للتعامل مع الشيطــان» وقررت بيع العــراق تكنولوجيــا أمريكيــة مقابل أن تحصل شركات النفط الأمريكية على خصم عند شرائها النفط العراقي.

وقال جــونزاليس ـــ وهو ديمقــراطي من تكساس ـــ شارك في التحقيق الخاص بالسياسة الأمريكية تجاه العراق قبل حرب الخليج الثانية بأن مشتريات النفط العراقية تصاعدت خلال إدارة الرئيس بوش.

وأشار جونــزاليس في هذا الصدد إلى تقــرير وزارة الخارجية الذي أعــده الوزير جيمس بيكر وجــاء فيه ان جزءا مــن الاهتمام الأمريكي بهذا الموضوع هــوأن العراق في العام ١٩٩٠ كان يعطي أفضل الصفقات لشركات النفط الأمــريكية، كما أشار الى تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية في أبريـل ـ نيسان ـ ١٩٩٠ جاء فيه أن المشتريات الأمريكية من النفط العراقي قفــزت من ٦٧٥ ألف برميل يوميــاً في الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٧ الى ٨٠ ألف برميل يومياً.

وفي الفترة التي وقع فيهــا العـدوان العــراقــي على الكـويت بلغ حجم المشتريــات

الأمريكية من النفط العراقي ١,١ مليون برميل يومياً، وكانت شركة «أكسون» من أكبر الشركات المشترية.

وان واشنطن سمحت لشركة «سبيس ويسيرتش كوربوريشن» بتصدير كومبيوتر استخدمه العراقيون لدراسة «مدفهم العملاق» الذي لم يكتمل أبداً، وذلك رغم معرفة علاقات هذه الشركة بالأوساط العسكرية العراقية».

وقال السيناتور «دونالد ريجل» رئيس اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ ان ادارة الرئيس بوش تجاهلت التحذيرات بأن العراق يسعى لتطوير أسلحة نووية، ويقوم ببناء قواته المسلحة.

وقال أيضاً .. «إننا نعلم أنه في الفترة من يناير عام ١٩٨٥ الى أغسطس ١٩٩٠ وافقت حكومتنا على ٧٧١ تصريح لبيع تقنيات ذات استخدامات مزدوجة، واعتقد أن هذا السجل مثير للفزع».

وفي مارس ١٩٩٣ وبعد حوالي عشرين عاما من حرب أكتوبر ١٩٧٣ قال رئيس اللجنة الفرعية للاعتمادات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي «دافيد أوبي» ! « إن حرب أكتوبر قد كلفت أميركا ١٥ مليار دولار، وانها تسببت في خسارتها لنصف مليون وظيفة نتيجة المقاطعة النفطية.

وقال خبراء إقتصاديون في العام ١٩٩١ بأن الكويت تكلفت خسائر فادحة نتيجة العدوان والاحتلال العراقي لمدة ٢١٠ أيام و ٤٢ يوماً كانت فيها ساحة للحرب.

ويعتقد هؤلاء الخبراء بأن بناء دولة الكويت الصغيرة سيكلف خلال الخمس سنوات القادمة حوالي مائة مليار دولار، في حين أن تكلفة إعادة بناء كافة أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية قد بلغ سبعين مليار دولار.

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٩٣ ـ بعد ٣ سنوات من العدوان العراقي على الكويت ـ قال وزير المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية بأن السعودية أنفقت ٥٥ مليار دولار على الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع دول التحالف لطرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١.

وقال البيان المملكة العربية السعودية ستواصل سياسة ضبط الانفاق بل وستزيد هذه الضوابط إحكاماً كي تتمكن في نهاية الأمر من إزالة أعباء حرب الخليج وآثارها في غضون ثلاثة أعوام».

وبعد كل هذا تريد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فرض ضريبة الكربون والطاقة على النفط المستورد من الدول المنتجة للنفط، وهذا يعني حرب من نوع جديد تشنها الدول الصناعية على الدول النفطية.

وكانت فكرة بداية ضريبة الكربون قد بدأت من بروكسل عام ١٩٩١ عندما قررت دول المجموعة الأوروبية فرض هذه الضريبة بواقع ثلاث دولارات على البرميل يضاف إليه سنوياً دولاراً واحداً حتى تصل الضريبة عام ٢٠٠٠ إلى عشرة دولارات.

وقالت بعض الآراء بأن دول المجموعة الأوروبية تسعى لتوجيه حصيلة ضريبة الكربون لتمويل أبحاث إنتاج الطاقة البديلة للنفط لضمان ثبات أسعار النفط، لأن دول المجموعة تتوقع أن يصل سعر برميل النفط خلال السنوات القادمة ما بين ٣٠ و ٣٥ دولاراً.

في حين قالت آراء أخرى بأن الهدف من فرض هذه الضريبة على النفط المستورد هو رفع كفاءة استخدام مصادر الطاقة، وتثبيت معدلات إنبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠.

لأن الأسباب المعلنة لفرض ضريبة الكربون هو المحافظة على نظافة البيئة وتقليل نسبة التلوث بغاز أكسيد الكربون في الهواء، حيث أدعو بأن النفط هو مصدر رئيسي لتلوث البيئة.

ولكن الحقائق تقول غير هذا، وهو أن النفط من أنظف مصادر الطاقة وأقلها تلويثاً للبيئة إذا ما قورن بالمصادر الأخرى مثل الفحم والطاقة الذرية.

واقتراح ضريبة الكربون هو نتيجة لأبحاث قامت بها الوكالة الدولية للطاقة والتي أنشأتها الدول المستوردة للنفط بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ وإرتفاع أسعار النفط.

وهي من ضمن خطوات وبدائل بدأت بها الوكالة الدولية للطاقة منذ البداية والتي تمثلت أولاً في إيجاد احتياطات هائلة من النفط تحت اسم «الاحتياطيات الاستراتيجية» حتى تتمكن الدول المستوردة من التحكم في عرض وطلب النفط والتحكم في أسعاره، الى جانب متابعة الأبحاث لتطوير وسائل ومصادر أخرى للطاقة بدل النفط.

وسيظل النفط في منطقة الخليج العربي وما يمثله من وزن في السوق العالمي النفطي هو نقطة الارتكاز.

لذلك كان العدوان العراقي على الكويت له تأثيره على الروابط والمصالح الاقتصادية والتجارية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.

لان عدم الاستقرار في هذه المنطقة يمثل مصدراً لتهديد مصالح هذه الدول عامة، ومن هنا ينطلق مفهوم الولايات المتحدة والدول الغربية لمفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي وهو عدم السماح بتهديد أمن دول المنطقة المنتجة للنفط ومنابعة والممرات الاستراتيجية.

وبعد عاصفة الصحراء وتحرير الكويت سعت هذه الدول وظل هدفها الاستراتيجي أن يظل العراق موحداً وتحت نظام حكم ضعيف، لأن بقاء العراق موحداً ومتماسكاً من الناحية السياسية وأن لا يتجزأ هو من ضمن أهداف هذه الدول في «توازن القوى» في منطقة الخليج العربي.

حيث أن التقارير الاقتصادية تقول بأن النظرة المستقبلية لدول الخليج العربي النفطية ستظل ذات وزن هائل في السوق العالمي للنفط ..

وكما يقول تقرير وكالة الطاقة الدولية فان احتياجات العالم ستزداد على النفط من حوالي ٦٧ مليون برميل يومياً الآن الى حوالي ٩٢,٥ مليون برميل في عام ٢٠١٠، وان حصة الدول الصناعية سترتفع من ٣٧,٩ مليون برميل الى ٤٥,٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠ أي بزيادة قدرها حوالي ٢٠٪ لتصل الى حوالي ٥٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط.

وان دول «الأوبك» وبالذات دول الخليج ومعهم فنزويلا ستكون هي الدول الرئيسية المصدرة للنفط في العالم، وستزيد من حصتها في السوق النفطية من ٣٦,٧٪ الى حوالي نصف الانتاج العالمي في عام ٢٠١٠ حيث ستصل الى ٤٥,٤٪ مليون برميل في اليوم من ٢٤,٦٪ مليون برميل الآن.

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية في تقريرها بأن النفط سيظل المصدر الأول للطاقة، وستظل منطقة الشرق الأوسط بعد عقدين من الزمان أي في حوالي عام ٢٠١٠ أهم منطقة نفطية بالنسبة للدول الصناعية بسبب زيادة إستهلاك هذه الدول للنفط ..

ومع تراجع وانخفاض الانتاج النفطي في الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة والشرق الأقصى فان خبراء في شؤون النفط يرون بأن مستهلكي النفط الرئيسيين في العالم سيزدادون إعتمادا على نفط الشرق الأوسط في تأمين احتياجاتهم من النفط.

حيث توجد في الشرق الأوسط إحتياطيات مؤكدة تبلغ ٥٩٦,٦ مليار برميل مقارنة مع إحتياطيات أوروبا الشرقية وحجمها ١٨٨,٨ مليار برميل، وأميركا الشمالية وحجمها ٨٠,١ مليار برميل، وأميركا الجنوبية وقدرها ٧٣,٩ مليار برميل.

ويرجع الخبراء في شؤون النفط هذا الى استنفاذ الاحتياطيات في أميركا الشمالية، والتراجع المستمر في إنتاج النفط الروسي مما يجعل كبار المستهلكين أكثر اعتماداً على نفط الشرق الأوسط طوال عقد آخر من الزمن على الأقل.

لقد أفرزت أزمة العدوان العراقي على الكويت وبعدها حرب تحرير الكويت أسسا جديدة لقيام علاقات جديدة سياسية واقتصادية بين دول العالم.

ومن هذه الأسس والتي تعتبر أكثر أهمية وإلحاحاً، ويجب معالجتها وايجاد صيغ وحلول لها هو موضوع الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج والتي تضمن السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

ويحوز هذا الموضوع على اهتمام واجماع الأوروبيين الغربيين والأمريكيين بنفس القدر والأهمية.

ويرى هـؤلاء المسؤولون الغربيـون والأمريكيون ضرورة أن تتـوصل دول هذه المنطقة نفسها إلى صيغـة أمينة مشتركة، وان لا تأتي هـذه الصيغة أو تفرض على دول المنطقة من الخارج.

وأثنـاء أزمة الخليج بعـد العدوان العـراقي على الكـويت اقترح وزير الخارجيـة البريطـاني «دوغـلاس هيرد» ضرورة بنـاء هيكل أمني جـديـد بين دول المنطقـة بعـد إنسحاب القوات العراقيـة من الكويت، وضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك حل القضيـة الفلسطينية، وأن يكـون هـذا حسب نمـوذج مؤتمر الأمن والتعـاون الأوروبي الذي قلل من نسبة الحروب بين دول أوروبا.

ولكن صيغـة التعاون الأمني الشـامل بين دول الخليج العـربية مفقـودة في ظل غياب الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لمفهوم الأمن الاقليمي، بل ان المنطقة لازالت تعاني من فراغ القوة بعد الانسحاب البريطاني من هذه المنطقة في عام ١٩٧١ حيث بـرز إلى الـوجود مصطلح الفـراغ الأمني، وعـاشت دول المنطقـة ولمدة ٨ سنوات من الحرب بين العراق وايران في حالة نصف حرب ..

ومثال على الالتزام الـدولي بأمن منطقة الخليج العربي مـا حدث في العام ١٩٨٧ حينما قامت القوات البحريـة للاتحاد السوفييتي سابقاً، والولايات المتحـدة وبريطانيا بحمايـة ناقـلات النفط الكويتيـة في مياه الخليج ورفعت أعـلام تلك الدول فـوق سفن شحن النفط الكويتيـة أو السفن المؤجرة من تلك الـدول للكويت، وكان هـذا استعراض للقوة الـدولية سارع في إنهاء تلك الحرب المجنونـة في ظل غياب ترتيبات وصيغـة أمينة محددة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تحقق البـلايين التي أنفقـت على التسلح في السنين الماضيـة في دول الخليج الاستقرار الأمني لدول المنطقة، ولم يكن كل هذا السـلاح الموجود رادعاً للنظام العراقي وتهديداته لدول المنطقة بعد عدوانه على الكويت.

ان وجود ٥٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي في منطقة الخليج العربي جعل دول العـالم تسعى إلى تكـوين تحالف دولي عسكـري وسياسي ضـد العـدوان العـراقي على

الكويت حيث قادت الولايات المتحدة دول التحالف في مواجهة عالمية عسكرية وسياسي
واقتصادية لانهاء العدوان العراقي على الكويت.

وللتأكيد على أهمية أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وأهميتها بالنسبة للعال
الصناعي وبعد أربعة شهور من العدوان العراقي على الكويت وبالتحديد في ٢٣ ديسمب
٩٠ قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش : «ان العدوان العراقي على الكويت ليس
تهديداً لأمن الكويت والدول المجاورة، بل ولعالم أفضل نفضل إقامته في ظل إنتها
الحرب الباردة، واعتقد أن الانتظار هو الجزء الأصعب في هذه الأزمة، واننا موجودون في
الخليج لأن مصالحنا الحيوية في خطر».

وأثناء قمة دول مجلس التعاون الخليجي الحادية عشرة والتي عقدت في دولة
قطر في الثاني والعشرين من ديسمبر ٩٠ في ظل أزمة الخليج بعد العدوان العراقي على
الكويت أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ـ عبد الله يعقوب بشاره وقتها ـ «بأن
دول المنطقة تعد لترتيبات أمنية، أو إطار أمني لدول المنطقة ستشارك به ايران».

وكان من نتائج تلك القمة الخليجية إنشاء برنامج مجلس التعاون لتدعيم جهود
التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ليكون أساساً لأي جهود تستهدف تحقيق
التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

ورأى المراقبون السياسيون في هذا البرنامج إطاراً أميناً لبرنامج تنمية عربية
موحدة لسد الفوارق بين الأغنياء والفقراء العرب، وانهاء حالة التوتر الطبقي في الدول
العربية ..

ولكن ماذا تحقق حتى الآن لتشكيل إطار الأمن الخليجي من خلال مواثيق
وقرارات جامعة الدول العربية، أو ما ورد من مبادىء وأهداف إعلان دمشق الذي
وقعته دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا في مارس ١٩٩١ بعد تحرير
الكويت، والذي أعتبر أساساً لبناء نظام عربي جديد ..

وأين هو الأمن الخليجي بعد ٨ سنوات من الحرب بين العراق وايران، وبعد كارثة العدوان العراقي على الكويت، وأين هو الجيش الخليجي الموحد الذي اقترحه السلطان قابوس في عام ١٩٩١ بتعداد قدره ١٠٠,٠٠٠ ألف جندي.

وأين قوة درع الجزيرة والتي تتألف حالياً من ١٥,٠٠٠ ألف جندي، ولماذا لم يتم تطويرها لتصبح قوة عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ان الدراسات الاقتصادية تقول بأن الطلب على النفط في أوائل القرن الحادي والعشرين سيكون ٧٦ مليون برميل في اليوم ارتفاعاً من ٦٨ مليون برميل الآن، وان الدول الثماني المطلة على الخليج تمتلك ٦٦٪ من احتياطي النفط في العالم، وان أكبر احتياطي للنفط في العالم موجود في أربع دول هي دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، وايران، والعراق.

وان تكلفة إنتاج برميل النفط في الدول الأربع هي الأدنى على الاطلاق في العالم مما يعطي هذه الدول ميزة على غيرها من أعضاء «الأوبك» وعلى بقية منتجي النفط في العالم.

وان كلفة استخراج البرميل الواحد في الدول الأربع تتراوح مابين دولارواحد مقارنة مع ما يصل إلى ٢٥ دولاراً في أميركا الشمالية، ومابين ٢٠ و٢٥ دولاراً في كندا.

وان معدلات التدفق النفطي في الدول الأربع هائلة إذ يبلغ معدل ما تنتجه بئر النفط الواحدة في الكويت ٤٠٠٠ برميل يومياً، بينما يصل في العراق الى ٦٠٠٠ برميل يومياً، أما في ايران فيبلغ ٩٠٠٠ برميل يومياً، بينما تتصدر المملكة العربية السعودية القائمة بانتاج يومي يصل الى معدل ١١,٥٠٠ برميل يومياً من البئر الواحدة.

أما في الولايات المتحدة فلا يتعدى الانتاج ٢٠ برميل للبئر يومياً، وفي كندا لا ينتج البئر الواحد أكثر من ٣٠ ـ ٥٠ برميل من النفط يومياً.

وان اعتماد بعض دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات الأمنية والدفاعيا مع بعض الدول الغربية لا يكفي وحده لضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وإن الحل هو توحيد جيوش دول مجلس التعاون، من خلال هدف واحد واستراتيجية عسكرية واحدة على الرغم من إختلاف الأساليب التكتيكية، كما أعلن عن هذا وزير الدفاع بدولة الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مؤخراً وذلك حتى لا يظل أمن الخليج ضحية إختلاف الرؤى والتصورات، وضحية إختلاف الأدوار وتباين وجهات النظر بين دول المنطقة حول الوحدة السياسية، والوحدة الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي وقيام السوق الخليجية المشتركة، وهي الاطارات الحقيقية لأمن منطقة الخليج العربي الذي تردد دول مجلس التعاون الخليجي دائماً بأنه من الأولويات، ولكنها لم تتفق على خطة لاطار هذا الأمن، ولا يوجد بينها توازن عسكري، ولم تحرز حتى الآن أي تقدم نحو تأكيد مبدأ الدفاع الجماعي، والا كيف سيكون المستقبل في هذه المنطقة وسط عالم يتغير كل يوم.

إن كل هذا حدث ويحدث على جبهة النفط في هذه المنطقة الهامة، قبل الدخول في التوقعات والاحتمالات المنتظرة والخاصة بعودة ودخول العراق أسواق النفط العالمية، والذي سيحدث دخوله سوق النفط دون تحديد حصته والالتزام بها في كارثة للأسعار والتي يتوقع أن تصل الى أقل من عشرة دولارات للبرميل في هذه الحالة ـ كما أشار وزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية في تصريح صحفي مؤخراً ..

خاصة وأن وزير النفط العراقي قال في التاسع من شهر نوفمبر ١٩٩١ بأنه عندما يرفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة علي مبيعات النفط العراقي سيصر العراق على حصته السابقة التي حددتها منظمة «الأوبك»، كما سيطلب حصة إضافية لتعويضه عن غيابه عن أسواق النفط العالمية.

وهذه قد تكون بداية معركة جديدة في حرب النفط الطويلة، ستدور في إطار الانتاج النفطي والحصص وحرب الأسعار بين دول الأوبك والدول المنتجة من خارج الأوبك، وستساهم في زيادة مأزق التنمية الذي تعاني منه الدول المنتجة للنفط.

وقبل نهاية العام ١٩٩٣ كشفت تقارير اقتصادية عن تراجع العائدات النفطية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الى ٧٤ بليون دولار في مقابل ٧٧,٥ بليون مجموع عائدات هذه الدول للعام ١٩٩٢، أي بانخفاض نسبته ٤,٥٪.

وقـالت دراسة إقتصـادية بأنـه نتيجة إنخفـاض متوسط سعـر قياس منظمـة «الأوبك» بأكثر من ١٠٪ مـن ١٨,٤ دولار للبرميل عام ١٩٩٢ الى ١٦,٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٣ أدت الى إنخفاض العائدات النفطية لكل دول مجلس التعاون الخليجي للعام ١٩٩٢ بـاستثناء عـائدات الكويت التي استعـادت خـلال العام ١٩٩٣ كـامل طاقتهـا الانتاجية، مما أدى الى زيادة عائداتها النفطية بمعدل ٥٣٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٢.

ولاحظت الـدراسة الى أنـه على رغم هـذا الانخفاض في العـائدات النفطية لـدول المنطقة، الا أن اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي استمرت في النمو بمعـدلات جيدة خـلال العـام ١٩٩٣ وبنسب مشـابهة بمعدلات النمـو التي شهـدتها إقتصـاديـات هذه الدول في العامين الماضيين. وارجع التقـرير هذا الى قدرة اقتصـاديات دول مجلس التعاون الخليجي على إمتصاص صدمات إنخفاض أسعار النفط، والتأقلم مع المستجـدات في أسـواق النفط العالميـة، وذلك على نقيض فترة منتصف الثمانينـات عندما ترك إنخفاض أسعار النفط اثارا مباشرة وسريعة على إقتصاديات هذه الدول.

وأوضح التقرير الى أن وقف التدهور المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية يشكل الهم الأسـاسي لمنظمة الـدول المصدرة للنفط «أوبك» في الـوقت الحاضر حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في هذه المنظمة.

ولأن أي تراجعـات جديـدة في أسعار النفط ستكـون لها إنعكاسـات سلبية على التطورات الاقتصـادية في الدول المنتجة للنفط وبالذات الدول الأعضاء في منظمة «أوبك».

لأن أسواق النفط العالمية لاتزال تعاني من إختلال العرض والطلب على الرغم من الجهود التي بذلتهـا «أوبك» واستجابة الدول الأعضاء في المنظمة عمومـاً للدعوات التي وجهت لخفض الانتاج مما يشير الى تأثيرات قرارات «أوبك» في أسواق النفط العالمية غير كافية بدون تجاوب وتعاون الدول المنتجة للنفط من خارج منظمة «أوبك» واستجابتها لدعوة خفض الانتاج، وهو ما أشار اليـه التقرير الاقتصادي بالقول الى أن ارتفاع انتاج عدد كبير من الـدول المنتجة للنفط من خـارج «أوبك» كان له تأثير على اختـلال العرض والطلب في أسـواق النفط العالميـة، وأعتبر هذا التقـرير الى أن إنتهـاء الحرب الباردة بين الشرق والغـرب أدى الى التقليل من أهميـة المخـزون الاستراتيجـي من جـانب الـدول

المستهلكة للتأثير في أسعار النفط، وللاسراع في التخلص مـن جزء مهم من هذا المخزون.
وأمام مأزق أسعـار النفط وتراجعها في هذه الفترة لا بـد أن تتعزز القناعة لـدى الدول المنتجة للنفط من داخل «أوبك» والـدول المنتجة من خارج «أوبك» الى ضرورة إدراك أن فائدة هذه الدول تكمن في التعاون والتنسيق في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية بدل التنـافس. بحيث يـؤدي هـذا الى صيغة تفـاهم مشتركـة تحقق الاستقـرار في الســوق النفطية، وتحول دون إنخفاض الأسعار مستقبلا.!

« ٤ »

أمس ... واليوم ... وغدا ... !

■ مـــــاذا بعــد ... وإلى أيــــن ... ؟ ■

تقـدر الدراســات والاحصائيـات السيـاسية والاقتصـادية بأن منطقـة الخليج العربي ستظل ذات قـوة اقتصادية لا تنـافسها أية بقعـة أو منطقة جغرافيـة في العالم، وذلك لأن هذه المنطقة تمتلك احتياطي نفطي في حالة إزدياد .

وهذه القوة الاقتصادية مجتمعة ومتمـركزة لدى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق وإيران.

ومادامت هذه القوة موجودة وفي سبيـل أن يكون لها دور فاعل ومؤثر فيما يقال عنه النظام العالمي الجديـد، والذي لا يزال في طور التكوين والبلـورة، فلابد ان نخطو في سبيل أن نصبح رقما صحيحا في المعـادلة الجديدة التي تتكون في هذا العـالم من خلال تكتلات إقتصادية وسياسية سيكون لها تأثيرها في هيكلية النظام العالمي الجديد.

وحتى لا نتخلف عن الذي يجري حولنا، وتضيـع خطواتنا ثم نبحث عن دور لنا قد لا نجده بعد أن تكون قد توزعت الأدوات بين الدول والتكتلات الجديدة.

وقبل أن يفـوتنـا قطار العـالم الجديـد والسريع جدا، لابـد أن نخـرج من دائرة التخلف والتراجع التي نحن عليها منذ سنوات.

ولنا في تجرية دول الاتحاد الأوربي مثال حي بـدأ بستة دول وهي الآن إثنا عشر دولة وستصبح بعد عام ست عشرة دولة بعد تعاون إقتصادي وتفاهم أمني.

ان دول الاتحاد الأوربي وبعد ثلاث حروب دموية بينهـا بدأت منذ العام ١٨٧٠ وحتى الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥ حدثت بينها تحولات في العلاقات والتعاون

اكدها قيام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي والذي أنهى حالة الحروب بين هذه الدول.

وقد تحولت صيغة العلاقات بين هذه الدول من محاولات الهيمنة إلى التعاون، ومن محاولات دولة للسيطرة على الأخرى إلى صيغة التكامل بينهما، حتى توحدت هذه الدول في بداية العام ١٩٩٣.

وهذا ما نريده ونتمناه أن يحدث بين دول منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الارتباط بين هذه الدول من خلال المصالح المتبادلة والمتداخلة والمتوازنة، والتي ستؤدى إلى التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي.

حيث يكون الهدف التعاون معا هو المبدأ الراسخ بين هذه الدول لمواجهة تحديات المستقبل في العالم الجديد الذي سترتبطه التكتلات ولغة المصالح المشتركة.

وهذه المقالات قراءة سابقة في الأيام الماضية ودعوة إلى إستقراء مستقبل الأيام المقبلة، والتي تمثل تحديات أمام مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي أولا، والعالم العربي ثانيا . حتى لا يأتي الغد ونظل كما نحن اليوم في الأمس . . !

● ٤ إبريل ١٩٩٤ ●

■ الاستراتيجية الواحدة ■

يبدو ان منطقة الخليج العربي ستظل ولعدة سنوات اخرى مقبلة تخضع لنظريا الثابت والمتحول نتيجة لتأثيرات التحولات السياسية والاقتصادية التي عصفت ولا تزال باجزاء من دول العالم شرقا وغربا، وبالذات في النصف الشرقي منه بعد التحولات والاحداث السياسية والاقتصادية في دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

ولكل هذه التحولات الجارية في العالم تأثيراتها على دول منطقة الخليج والجزيرة العربية، ونتيجة أيضا لمحاولة اوروبا الغربية ان تتوحد، وما يحدث في الاتحاد السوفيتي من حالة تفكك ان هذا السيناريو السياسي العالمي له امتداداته التي تؤثر وترتبط بما يحدث في هذا الاقليم النفطي، خاصة بعد حالة الزلزال التي عاشتها المنطقة بعد العدوان العراقي الغادر على الكويت، وتأثيرات العدوان على بقية دول المنطقة أولا، والمنطقة العربية ثانيا.

وهي تأثيرات لا تزال افرازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية تلقي بظلالها السلبية على الوضع العربي العام نتيجة لما حدث من قبل.

■ الأمن وفراغ القوة ■

ولكن بانوراما الاحداث طوال العشرين عاما الماضية في منطقة الخليج تدور وتتمحور حول ثلاث قضايا هي: الأمن.. والاقتصاد.. والنفط.

لهذا ستظل منطقة الخليج العربي تخضع لمقولة الامن وفراغ القوة في المنطقة، وهي الأوهام التي بدأت في المنطقة من العام ١٩٧١ بعد الانسحاب البريطاني، وظلت نظرية الامن في الخليج وخلال العشرين سنة حتى اليوم تخضع لعدة تصورات بينما المنطقة كانت تعيش على اوهام الغزو الخارجي والتدخلات العسكرية الاجنبية لان شريان الحياة بالنسبة للعالم الصناعي ينبع من هذه المنطقة اي النفط ولا تريد الدول الصناعية الكبرى ان تقع هذه المنطقة تحت سيطرة من يتحكم بانتاجها النفطي او يمنع تدفقه اليومي عن دول الغرب الصناعية وعلى هذا الايقاع ظلت منطقة الخليج تواجه تحديات لا يمكن تقديرها.. ولا يمكن تصورها او تحديد مداها..

ولم تهدأ العواصف السياسية والعسكرية التي ظلت تتعرض لها المنطقة الا بعد الاعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي في ٢١ مايو ١٩٨١، وبعد الدورة الأولى للمجلس الوزاري ــ وزراء الخارجية ــ بدول المجلس والتي عقدت في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في ٣١ اغسطس وحتى ٢ سبتمبر ١٩٨١ حيث أقرت هذه الدورة استراتيجية واحدة لدول المجلس في كافة المجالات تتركز على:

١ ـ الاهتمام بالاوضاع السياسية ودعم التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء على ضوء المتغيرات السياسية الاقليمية والعربية والعالمية وتأثيراتها على المنطقة.

٢ ـ في الجانب الاقتصادي والخاص ببحث الاوضاع الاقتصادية بعد البدء بتنفيذ المرحلة الاولى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس.

٣ ـ في المجالات الامنية والعسكرية وذلك من خلال استعراض نتائج مؤتمرات وزراء الداخلية والدفاع واللجان الفنية المنبثقة عنها.

٤ ـ العمل على ضرورة ابعاد المنطقة عن مجالات الصراع الدولية وحصر مسؤولية الامن والدفاع بين دول المنطقة.

وعلى ضوء هذه الاهداف الاستراتيجية المشتركة بين دول المجلس تابعت هذه الدول مسيرتها ولم تكن تظن او تفكر بان الخطر يتهددها من الداخل حتى وقعت الكارثة بحدوث الغزو والعدوان العراقي على الكويت، وما ترتب بعده من مضاعفات سياسية وعسكرية اقليمية وعربية ودولية تضع قضية الامن السياسي والعسكري لدول المنطقة في اولويات ما سيتم بحثه في القمة الخليجية الثانية عشرة التي ستبدأ غدا على أرض الكويت المحررة.

وهذه القمة ستكون قمة الانطلاقة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تظافرت جميعا لصد العدوان العراقي الغادر عن ارض الكويت، واوقفت طموحاته باحتلال أراضي خليجية اخرى، بل ومنعته من ان يحرق المنطقة كلها باهدافه الشريرة. ان قمة التعاون الامني التي ستبدأ في الكويت ستتبنى دون شك استراتيجية جديدة بصيغ ومفاهيم جديدة بعد الكارثة ا لتي عاشتها دول المجلس. وسيكون الطرح جديدا

وبمفهوم اخر لتحقيق وضع دفاعي جديد متناسق اقليميا بين دول المجلس خاصة وان فكرة انشاء قوة درع الجزيرة انطلقت من الكويت عام ١٩٨٥ في مؤتمر القمة الخامس لدول مجلس التعاون الذي استضافته الكويت.

وسيكون تشكيل جيش خليجي موحد يكون تعداده ١٠٠ الف جندي هو احد نتائج قمة الانطلاقة الجديدة من الكويت التي تحدى شعبها بمؤازرة وعون الشعوب الشقيقة والصديقة قوة العدوان العراقي الغادر.

● ٩١/١٢/٢٢

■ نحو استراتيجية جديدة ■

لانه ليس امـام دول مجلس التعاون الخليجي من خيار سوى العمل من جـديد وبصيغة جديدة بعد الكارثة التي اصابت دول المجلس عقب العدوان والاحتلال العراقي الغادر لدولة الكويت ـ وهي احدى الدول الاعضاء في هذا المجلس.

وليس سرا القول بأن البحث عن صيغة جديدة وواضحة تكون اساسا لانطلاقة جديدة يبدؤها مجلس التعاون الخليجي بعد ان كشفت شهور المحنة التي عاشتها دول المنطقة عن بعض نقاط الضعف في ما هو قائم الان وبعد عشر سنوات من انشاء مجلس التعاون.

ان الاشارات والتلميحات التي تقـال هذه الايام هنا وهناك وخاصـة المتزامنة مع انعقاد القمة الثانية عشرة في الكـويت هذه الايام والتي تشير الى ضرورة احداث تغيير في منهجية عمل المجلس، والبحـث عن استراتيجية جديـدة تتوافق والمرحلـة الجديدة التي دخلت بها دول المنطقة بعـد الاحداث والتطورات السيـاسية والاقتصادية والعسكـرية التي عصفت بدول المنطقة نتيجة العدوان والاحتـلال العراقي للكويت وما تمخض عنه من تداعيات وتحديات فجرت كثيرا من الازمات المؤجلة والموروثات في العلاقات العربية ـ العربية اولا، بل وامتدت هذه التأثيرات حتى على العلاقات العربية الدولية.

ان الدعـوة اليوم للتغيير في استراتيجية واسلـوب عمل مجلس التعاون الخليجي تكون ملائمة ومواكبة لظـروف المرحلة الجديدة التي جاءت اولا من خلال تصريح امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة لدى وصـوله الى الكويت للمشاركة في اجتماعات القمة الخليجية الثانية عشرة حيث قال:

«إن من اولى واجباتنا في هذه المرحلة الهامة التي تجتازها دول مجلس التعاون في ظل المستجدات الاقليميـة والدولية ان نرسي الخطـوط العريضة لاحداث نقلـة نوعية في مسيرة مجلسنا في كافة الجوانب الامنية والسياسية والاقتصاديية.

وان نعيد اعلان صرح التعاون بما يتوافق مع امـالنا، ويلبي طموحات شعوبنا في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العـالم وسعيه الحثيث لارساء قواعد نظام دولي جديد».

وأكد على هذا التوجه سمو امير البلاد الشيخ جابر الاحمد في الكلمة التي افتتح بها اجتماعات مؤتمر القمة يوم امس الاول حيث قال:

ولا يخالجني ادنى شك في انكم جميعا تشعرون معي اننا امام معطيات جديدة كل الجدة تولدت عن العدوان وكانت لها اثارها المباشرة على شعوبنا الخليجية التي مثلت بؤرة الاحداث.. وهذا يعني ان علينا جميعا ان نبحث جادين وبعمق عن مفهوم جديد للتعاون بين شعوبنا، مفهوم حي نابض بالحركة، واسع جامع يضم في جنباته طاقاتنا كلها، ويحقق في الوقت نفسه طموحات شعوبنا.

تعاون يتناول المادة والروح، والانسان والبيئة، تعاون يبدأ من الانسان ليؤدي الى رفاهية الانسان، ولدينا في الخليج كل مؤهلات هذا التعاون ودواعيه، ولدينا من قبل ومن بعد ارادة شعوبنا وتطلعاتها.».

وبهذا المفهوم الجديد للتعاون كما يراه اثنان من قادة دول مجلس التعاون يجب ان تبدأ الدورة الجديدة في مسار مجلس التعاون في ظل قيام نظام دولي جديد، وقيام نظام عربي جديد ايضا اذا اراد العرب ان يلحقوا بالعالم الذي يتطور ويتغير كل يوم، وهذا ما يجري حولنا في الشرق والغرب حيث الاتحاد السوفياتي يتفكك ودول اوروبا الغربية تسعى نحو الوحدة والاندماج.

وفي ظل الواقع التاريخي والجغرافي لدول منطقة الخليج العربي، ولتحقيق ما تتمناه وترجوه شعوب المنطقة. فان الانطلاقة لا بد وان تحقق كل هذه المعطيات من خلال الجغرافيا السياسية الواحدة لدول المنطقة وهو امر سهل اذا صدقت التوجهات وتأكدت وتوحدت الاهداف، ومثل هذا موجود ومتوفر بين دول المنطقة منذ بداية تاريخ هذه المنطقة.

وفي سبيل تثبيت هذا الواقع لا بد من البحث عن صيغة تعاون جديدة بعد ان عانت وعاشت دول المنطقة كارثة العدوان والاحتلال العراقي الذي لم تكن الكويت هدفه فقط، بل كان يستهدف كل دول مجلس التعاون الخليجي.

● ١٩٩١/١٢/٢٥

■ من يدافع عن الخليج؟ ■

يدل تصريح الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله يعقوب بشارة بجريدة «صوت الكويت» عن طبيعة اجتماع وزراء الدفاع بدول مجلس التعاون الخليجي والذي سيعقد يوم غدا لسبت على ان الحيرة لا تزال تتحكم في نوعية الصيغة التي يمكن ان تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تحقيق الامن الجماعي وحماية دول المنطقة مما يحيط بها من اخطار، وما تتوقعه من احداث مفاجئة كما حدث في الثاني من اغسطس ٩٠ حينما بدأ النظام العراقي عمليته الغادرة ضد الكويت، والتي لا تزال دول المنطقة تعاني من نتائجها وآثارها. وتتمثل الحيرة في تصريح الامين العام لمجلس التعاون الخليجي من قوله «ان التعاون بين دول المجلس امر حتمي لمواجهة التطورات الاقليمية والدولية ولمواكبة التبدلات والمستجدات في المنطقة، والتطورات في العالم التي لا بد من مواكبتها اجتماعيا عبر ٣ محاور.. هي:

١ ـ تطبيق نظرية الامن الجماعي.

٢ ـ تطبيق نظرية التعامل الجماعي مع الاحداث.

٣ ـ تحقيق المنظور الخليجي السياسي والاستراتيجي الموحد.

واشارة عبدالله يعقوب بشارة الى هذه المحاور والاسس التي يجب ان يقوم عليها التعاون بين دول المجلس يدل وبعد مرور اكثر من عشر سنوات على تكوين مجلس التعاون الخليجي على الحيرة التي يعيشها وهي تتجلى واضحة في عدم التفاهم او التوصل الى صيغة جماعية حول نظرية الامن والدفاع عن دول المجلس امام تحديات ومفاجئات منتظرة بعد كل الذي حدث من قبل، كما تكشف اشارة الامين العام الى ان وزراء الدفاع بدول المجلس سيبحثون في تقرير اللجنة التي ترأسها قبل عامين جلالة السلطان قابوس بن سعيد ودرست الوضع الامني في المنطقة، واقترحت بعدها تكوين جيش خليجي موحد قوامه مائة الف جندي.

ويبدو انه لم يعد لدى دول المجلس اية نظريات او افكار جديدة فيما يخص الامن الجماعي لذلك لا بد من تبني اقتراح تلك اللجنة الامنية حتى يتحقق الشعار المطروح قبل سنوات وسنوات بانه لن يدافع عن الخليج سوى ابنائه..!

● ١٩٩٢/١١/١٣

■ اشارات العالم.. الجديد ■

في كتابه «اختياري» الذي صدر في موسكو قبل عام، يقول ادوارد شيفردنادزة وزير خارجية الاتحاد السوفيتي سابقا عن معنى تصدي العالم للعدوان العراقي الغادر على الكويت: «لو لم يستطع المجتمع الدولي التصدي للعدوان على الكويت لظهر ان العالم لم يحصل على اي فائدة من انهاء «الحرب الباردة» ومن رفض اسلوب المواجهة والتغييرات الايجابية على المسرح الدولي».

وفي هذا الذي قاله ادوارد شيفردنادزة التفسير الصحيح لمفهوم وركائز النظام العالمي الجديد الذي لا يزال في مرحلة التبلور والتكوين. وهو ما يتابعه العالم الآن عبر الصيغة الجديدة من التعامل مع احداث الصومال التي ادت الى مهزلة انسانية لايمكن تصور حدوثها في نهاية القرن العشرين الا من خلال شعوب وحكام يعيشون بعقلية العصر الحجري. ومن هنا كان على العالم الذي بدأ يتعايش مع المفاهيم الجديدة للنظام العالمي الجديد ان يمارس دوره تجاه ما يحدث في الصومال، وان يفرض الوصاية الدولية على الواقع الحزين الذي فرضته تطورات الاحداث على شعب الصومال الذي كان يموت يوميا بينما من يريدون الاستيلاء على السلطة لا يهمهم هذا، ويكفي ان عصاباتهم تقوم بدورها المجنون في سبيل تأمين وجودهم ومتطلباتهم.

ان الوصاية الدولية على الصومال ليست استعمارا اميركيا جديدا ــ يردده البعض ـ وليست عودة الاستعمار الى القارة الافريقية تحت مظلة الامم المتحدة، وانما هي تصحيح لاوضاع خاطئة كانت نتيجتها الاف والاف الضحايا من الابرياء ومن العيب ان يظل العالم يتفرج عليهم كل يوم وهم يموتون جوعا فوق ارضهم التي تختزن الخيرات. ان الوصاية الدولية على الصومال خطوة عالمية في ظل النظام الدولي الجديد.. ولتكن بداية نحو خطوات واجراءات دولية اخرى ضد كل الانظمة الظالمة والقمعية والتي تذل وتقتل وتقهر شعوبها، أو الأنظمة العدوانية ـ كما هو حال النظام العراقي.

ان الوصاية الدولية هي اشارات انذار لكل انواع الانظمة الخارجة على القانون الدولي، وعلى القوانين والشرائع الانسانية، وكل من يريد ان يمنع ضوء الشمس عن عباد الله فوق الأرض..!

● ١٠/١٢/١٩٩٢.

■ الوحدة الاوروبية.. ونحن هنا..! ■

بعد ٣٥ سنة من قيام أو تأسيس دول المجموعة الاوروبية، ومع اقتراب موعد قيام اوروبا الموحدة في العام المقبل، وبعد تجارب سياسية واقتصادية وعسكرية عاشتها دول المجموعة الاوروبية طوال السنوات الماضية التي ارتبطت مع بعضها حيث بدأت هذه المجموعة بست دول وهي الآن اثنتا عشرة دولة، الا ان كل هذه السنوات والتجارب المشتركة بين هذه الدول يعني انها ستتمكن من تحقيق الوحدة الاندماجية فيما بينها، وهذا ما حدث بعد رفض الشعب الدانماركي لبعض بنود الوحدة الاوروبية في الاستفتاء الذي جرى في الدانمارك في شهر يونيو ـ حزيران ـ الماضي، وهذا الرفض صار عقدة واجهت قمة «ادنبرة» التي عقدت مؤخرا لزعماء الدول الاوروبية الذين ظلوا يبحثون عن مخرج وحلول بديلة تؤدي الى تسهيل مصادقة الدانمارك على معاهدة «ماستريخت» في وقت لاحق من العام المقبل.

وقد وصفت قمة «ادنبرة» الاخيرة بأنها «القمة العاصفة» والاكثر حدة منذ تأسيس المجموعة الاوروبية قبل ٣٥ سنة.

ان نموذج الوحدة الاوروبية قد لا يكون مناسبا لنا في منطقة الخليج من خلال وجود منظومة مجلس التعاون الخليجي، ولكن ما نريد الاستفادة منه هو بعض الخطوات التي تتخذها دول المجموعة الاوروبية قبل تحقيق الوحدة بين دولها، وهي خطوات واقعية نتيجة تجارب عملية ناجحة بين هذه الدول خلال العقود الاربعة الماضية. ومن بين هذه الخطوات الصحيحة التمويل والدعم الاقتصادي والمالي لبعض دول المجموعة الاوروبية الفقيرة في سبيل ازالة الفوارق الاقتصادية بين دول المجموعة، ووضع الاسس السليمة للتنمية الاقتصادية في اوروبا الموحدة مستقبلا..

وكما ستبدأ دول اوروبا الموحدة في العام المقبل وحدة سياسية واقتصادية ونقدية، فاننا نستطيع هنا في دول مجلس التعاون الخليجي ان نبدأ خطوات التكامل الوحدوي بين دول المجلس عبر المجالات الاقتصادية والثقافية والتجارية والامنية بعد تطبيق الاتفاقيات التي وقعتها دول المجلس خلال السنوات الاثنتي عشرة القائمة حتى اليوم بين دول المجلس.

وهذا ما يتوقعه مواطنو دول المجلس من القمة الخليجية المقبلة في دولة الامارات العربيـة المتحدة التي لا بد وان تحقق انطلاقة جديدة، وبروح جديدة في ظل اجواء وتطورات وتغيرات سريعة يعيشها العالم من حولنا، ولها تأثيرات مباشرة علينا كل يوم..!

● ١٧/١٢/١٩٩٢

■ اليوم.. وامس.. وغدا وماذا يريد المواطن الخليجي ■

لن يكون المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي وهو يتابع منذ اليوم اجتماعات القمة الخليجية الثالثة عشرة والتي ستبدأ في مدينة ابو ظبي مقتنعا بالعناوين الرئيسية التي تعود ان يسمعها ويقرأها من خلال اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة حول ضرورة تحقيق الترابط والتعاون وارساء دعائم الامن والاستقرار بين دول مجلس التعاون الخليجي، لان هذه الاهداف تتم في الاطار المعلن منذ القمة الخليجية في عام ١٩٨١ وحتى القمة الحالية في نهاية عام ١٩٩٢، وبعضها لم يتم.

كما ان هذا المواطن يدرك ويفهم بان دول هذه المنطقة ذات تاريخ واحد، وتراث مشترك، ومصير واحد وان الروابط والثوابت التي تربط بينها حقيقة واقعة لا تقبل الجدال والنقاش.

وعلى هذا الاساس فان هذا المواطن يرى في كل هذه العناوين شعارات لا زالت تتردد ولم يتحقق منها الا الجزء اليسير.

ويريد هذا المواطن الخليجي ان تنجز دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت بين دول المجلس عام ١٩٨١ ولم يتم تنفيذها حتى اليوم مع انها ذات اهمية سياسية واقتصادية لانها تربط مصالح شعوب ودول المنطقة.

وحتى نستطيع ان نكون مثل دول المجموعة الاوروبية مستقبلا، ويكون الربط الاقتصادي بين دول المنطقة هو الخطوة الاولى او الركيزة الاساسية من ركائز ودعائم الامن في المنطقة.

ويريد هذا المواطن الخليجي ايضا ان يسمع بان دول مجلس التعاون الخليجي قد توصلت الى صيغة امنية وعسكرية مشتركة بعد تطوير مفهوم قوة درع الجزيرة التي تكونت منذ العام ١٩٨٤ لتصبح جيشا خليجيا بدل ان تظل حتى اليوم قوة رمزية لا تخيف اعداء دول المنطقة.

وان دول مجلس التعاون الخليجي وافقت على انشاء جيش خليجي موحد قوامه ١٠٠ الف جندي، وانه خلال سنوات ومن خلال خطة مبرمجة سيتم تكوين هذا الجيش

ليصبح حقيقة لها وجودها على الارض الخليجية من الكويت وحتى سلطنة عمان.

ويريد المواطن الخليجي ايضا ان يرى مسيرة تنفيذ بنود اعلان دمشق وقد تم بعضها ليكون بداية لقيام نظام عربي جديد بعد ان انهارت قواعد واركان النظام العربي القديم بعد كارثة الاحتلال العراقي الغادر للكويت.

ان دول مجلس التعاون الخليجي لا بد ان تواجه حقائق الواقع التاريخي والجغرافي الجديدين بعد حوادث الزلزال السياسي التي هدمت اسس النظام العالمي القديم شرقا وغربا، وذلك من خلال بناء قدراتها الدفاعية والامنية الذاتية اعتمادا على نظريات الامن الجماعي والدفاع المشترك، الى جانب اعتمادها الجانب الدبلوماسي، وسياسة حسن الجوار مع الاشقاء والاصدقاء، ولكن من دون ضعف وقبول بالهيمنة بعد ان اثبتت تحديات الاحداث الكبيرة التي عصفت بدول المنطقة منذ بداية الثمانينات بان دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات والتصدي لها بمفهوم واحد.. وستظل الاهمية الاقتصادية والرصيد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي هما اللذان يمنحان هذه المنطقة اهميتها الاستراتيجية لدى دول العالم شرقا وغربا قبل دورها السياسي، وهذه احدى حقائق التاريخ والجغرافيا المعاصرة..!

● ١٩٩٢/١٢/٢١

■ وماذا بعد نحن فاعلون..!■

بعد عقد من الزمان.. وبعد ان بلورت الاحداث والسنون الماضية فكرة وجود مجلس التعاون الخليجي، ودفعت بها في ظل ما يحدث حولنا من متغيرات وتطورات سياسية واقتصادية وجغرافية كان لها تأثيرها على وجودنا وارتباطنا بهذا العالم، وبعد ان صارع مجلس التعاون الخليجي طوال هذه السنوات امواجا عاتية اقليمية ودولية، واستطاع بقدر الامكان ان يتفاداها وينقذ دولة من الغرق، فان الهاجس الذي يسيطر على كل مواطن خليجي هو ان المجلس لا بد ان ينتقل الى حالة وجودية جديدة وهذه الحالة هي البديل الحقيقي لواقع الحال الذي توقفت عنده مسيرة المجلس بعد عقد من الزمان، وبعد ان وصلت خطوات التعاون والتنسيق، نقطة التكامل والانصهار في بعض المجالات الاقتصادية والامنية والدفاعية والسياسية والتعليمية والثقافية وبرامج التنمية وغيرها.

وذلك حتى لا يظل واقع الحال وما تحقق طوال السنوات الماضية مجرد رؤى فقط، فان المواطن الخليجي في دول مجلس التعاون يريد ان تحدث نقلة نوعية في منهجية العمل الذي يقوم به مجلس التعاون الخليجي بحيث تؤدي هذه النقلة الى قيام كيان وحدوي بين دول المجلس.

وكما يرى المراقبون السياسيون الذين يتابعون مؤتمر القمة الثالث عشر المنعقد في دولة الامارات العربية المتحدة هذه الايام فان هذه القمة ستعيد تشكيل العلاقات بين دول المجلس خاصة بعد الاحداث الداخلية والخارجية، والهزات السياسية والعسكرية التي عاشتها في السنوات العشر الماضية.

وهذا ما دعا اليه بيان مجلس الامة الصادر امس حيث دعا الى العمل على انشاء كيان موحد لدول الخليج العربية بصيغة سياسية تضفي عليه شرعية في التعامل مع الدول الاخرى كوحدة فيدرالية في المجالات الخارجية والدفاعية والتعليمية، وبرامج التنمية والتمثيل السياسي، لا سيما وان مستجدات العصر تتجه نحو تكوين تكتلات تكسب كل مجموعة من الدول قوة ومكانة دولية وحماية دفاعية.

ان هذه الدعوة التي صـدرت امس عن مجلس الامة، هي تعبير عن صوت الشعب الكويتي وتطلعـاته الى تحقيق خطـوة الكيان الموحـد بين دول المجلس في ظل مستجدات اقليمية ودولية سياسية واقتصـادية تعلن عن قيامها دول مجاورة لعل اقربها انضمام ست جمهوريـات سوفيتية سـابقة الى منظمـة التعاون الاقليمي «ايلو» في خطـوة نحو اقامة تجمع اقتصادي سيكون نواة لسوق اسلامية عملاقة تربط اوروبا بآسيا، وتضم ٣٠٠ مليون نسمة من البشر، وسيكون هذا التجمع الاقتصادي اكبر تجمع بعد السوق الاوروبية المشتركة!.

ولتكن خطوة دول مجلس التعـاون الخليجي في المرحلة الجديدة هـو الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة لتكون البداية الجديدة اقوى.!

● ١٩٩٢/١٢/٢٣

إشـــــارات..

لابد.. وللأمانة من الاشارة إلى أن فكرة هذا الكتاب جاءت نتيجة لقراءات وملاحظات سابقة في السنوات الماضية لكتب وتقارير ودراسات في مجال النفط واقتصاديات النفط ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما حدث ويحدث من بينها مجلات:

- المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.
- دراسات عربية التي تصدر عن دار الطليعة في بيروت.
- قضايا عربية التي تصدرها المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت.

ومجلات ودوريات أخرى، بالاضافة إلى متابعة لمؤتمرات وندوات سياسية واقتصادية عربية ودولية.

وكتب صدرت قبل سنوات منها:

(١) التحدي العالمي ـ الترجمة العربية ـ للكاتب الفرنسي جان جاك سرفان شرايبر ـ بيروت ١٩٨٠.

(٢) النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران، للكاتب فريدي هوليداي ـ بيروت ١٩٧٥.

(٣) النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩ للكاتب مروان بحيري في سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٨٠.

(٤) الدعم النفطي العربي... من مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ إلى مؤتمر الكويت ١٩٧٣، للكاتب مروان اسكندر ـ بيروت ١٩٧٣.

(٥) محاضرة وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين في مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة حول «الكويت واعادةتسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية ــ الايرانية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٠ بالقاهرة.

كما ساهمت تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتقارير والتصريحات الصحفية عقب الزلزال الذي أصاب المنطقة بعد العدوان العراقي على الكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ في بلورة فكرة هذا الكتاب.

الفهرس

❊❊❊

هذا الكتاب ..

■ هو — باختصار — محاولة متواضعة لمتابعة الدور النفطي في الحروب الدائرة منذ سنوات هنا وهناك — سياسياً واقتصادياً وعسكرياً — مرة باردة، وأخرى باسلحة الدمار .. !

